الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

جامعة أبو بكر بلقايد - جامعة تلمسان-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الملية والمحاسبية
تخصص:محاسبة ومالية
موضوع:

تسيير خطر الائتمان في البنوك الجزائرية

- دراسة حالة -

إعداد الطالب:

- أمبوعزة عبد القادر

إشراف الأستاذ:

بزاوية محمد

السنة الجامعية :2022-2023م

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

إهداء

بسم الله و الصلاة و السلام على نور القلوب و سيد الوجود و خير الأنام حبيبنا محمد و على آله و صحبه أجمعين.

أهدي ثمرة جهدي إلى من كانا سببا في وجودي و تعليمي و دعماني في كل الأحوال و الظروف،

إلى نبع الصبر و الحنان و من رافقني دعائها في كل مكان و زمان و من أنارت درب خطايا

أمي ثم أمي ثم أمي الحبيبة أطال الله في عمرها، كما أسأل الله الولي القدير أن يحفظها و يرفع مقامها و يجعلني سببا في رفع شأنها.

و إلى من أحمل اسمه و سندي في الحياة و اعترف بفضله في الوجود، إلى من رباني على الفضيلة، و حب العلم و كان مرشدي حتى أوصلني بر الأمان أبي العزيز ، تمنياتي له بالصحة و طول العمر.إلى الذي تحمل المشقة في سبيل وصولي و علمني الصبر و التواضع، إلى رمز الوفاء و العطاء.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.

إلى كل من يقرأ مذكرتي الآن.إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع.

الشكر والتقدير

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك.....
و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك.....
و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك.....
و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك
الله جل جلالة

الحمد لله الذي أعاننا و وفقنا على إنجاز هذا العمل المتواضع
نتوجه بشكر خالص إلى الأستاذ المشرف **بزاوية محمد** الذي لم يبخل علينا بالتوجيه والنصح.

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر و التقدير إلى كل من ساهم معي في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول متغيرات النظام المفتوح	49
02	تصنيف القروض حسب درجة مخاطرها	
03	عناصر تصنيف القروض البنكية	50
04	نسب الوضعية المالية	
05	تغير الفائدة بتغير المدة	51
06	تقدير قيمة المساهمة الشخصية	53
07	الهيكل التمويلي للمشروع المدروس	66
08	جدول الأعباء الإجمالية للمشروع	80
		81
		82

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تقسيمات البنوك	15
02	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	63
03	الهيكل التنظيمي للوكالة ندرومة 529	67

الفهرس

المحتويات	الصفحة

الإهداء..... أ
كلمة شكر ..... ب
قائمة الجداول..... ج
قائمة الأشكال ..... د
المقدمة العامة 1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي

مقدمة الفصل: 06
المبحث الأول: عموميات حول الائتمان.....07
المطلب الأول: مفهوم الائتمان.....07
المطلب الثاني: أهداف وأهمية الائتمان.....08
المطلب الثالث:أسس منح الائتمان 09
المبحث الثاني: ماهية البنك 10
المطلب الأول: مفهوم وأنواع البنوك 11
المطلب الثاني: أهمية البنوك.....17
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على سياسات البنوك في منح التسهيلات الائتمانية.....17
المبحث الثالث: مخاطر الائتمان في البنوك.....19
المطلب الأول:مخاطر الائتمان والمخاطر البنكية الأخرى 19
المطلب الثاني: مخاطر استخدام الائتمان.....24
المطلب الثالث: أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية.....25

خلاصة الفصل.....27

الفصل الثاني: طرق قياس مخاطر الائتمان

مقدمة الفصل.....28

المبحث الأول: الطرق الكلاسيكية لقياس مخاطر الائتمان.....29
المطلب الأول: مفاهيم أساسية عن التحليل المالي ومؤشرات القياس.....29
المطلب الثاني:تحليل القوائم المالية.....32
المطلب الثالث:دور التحليل المالي في خدمة قرار منح الائتمان.....35

المبحث الثاني: التحليل باستخدام النسب المالية.....36

المطلب الأول:مفهوم النسب المالية.....36
المطلب الثاني: تقسيم النسب المالية.....37
المطلب الثالث: عيوب استخدام النسب المالية.....44

المبحث الثالث: الطرق الحديثة لقياس مخاطر الائتمان.....45
المطلب الأول:طريقة القرض التنقيطي.....46
المطلب الثاني: طريقة رجال القرض.....52
المطلب الثالث: طريقة الأنظمة الخبيرة.....54

خلاصة الفصل.....58

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ندرومة 529 تسيير خطر الائتمان في البنوك الجزائرية

مقدمة الفصل.....59

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري.....60

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري.....60

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري 62

المطلب الثالث: تقديم وكالة ندرومة 529 أهدافها ومصادر تمويلها..... 65

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لوكالة ندرومة529.....68

المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض الاستثمار.....70

المطلب الأول: تعريف قرض الاستثمار.....70
المطلب الثاني: المقاييس والاعتبارات اللازمة لمنح قرض استثماري.....73
المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة لمنح قرض استثماري.....75
المطلب الرابع :الإجراءات المتبعة لمنح القرض الاستثماري على مستوى البنك الوطني الجزائري.....80
المطلب الخامس :مخاطر قروض الاستثمار.....85
المطلب السادس :الإجراءات المتبعة من طرف البنك في حالة عدم سداد الديون.....87
خلاصة الفصل.....89
الخاتمة عامة.....90
المراجع

مقدمة

1- تمهيد

لاشك أن الهدف الأساسي لإدارة معظم البنوك هو تحقيق المزيد من الأرباح، والتي ترتبط أساسا

بالتوظيف المستقبلي لأموالها في شكل قروض، فهذا التوظيف أو الاستثمار يولد عائد يعتبر هو الجانب الأكبر من الإيرادات المتحصل عليها، لذا أصبح من المنطقي أن يولي المسؤولون في البنك عناية خاصة لهذا النوع من الأصول.

ومع تطور البنوك وتوسع حجم خدماتها وتنوع حاجات الحياة الاقتصادية من جهة وظهور

التحديات الجديدة وظروف المنافسة التي تواجهها البنوك حاليا من جهة أخرى استوجب عليها العمل على تحسين خدماتها باستعمال أساليب ووسائل تتماشى ومتطلبات هذا العصر، وفي ظل هذه الظروف لا يمكن لأي بنك أن يستمر في أعماله إذا لم يتعرض لبعض القروض المحفوفة بالمخاطر والتي كانت سببا رئيسيا في فشل العديد من البنوك قياسا بالأسباب الأخرى.

وبالموازاة مع ذلك كان لزاما على البنك المحافظة على التوازن بين سياستي الإقراض والاقتراض

للحفاظ على سيولة مستمرة، هذا التوازن يصعب توفيره نظرا لوجود مخاطرة عدم تسديد القرض من طرف العميل والتي تعد أهم المخاطر وأصعبها للتنبؤ إذ يترتب عن هذه الحقيقة الهامة حرص البنك المتمثل في إتباعه لإجراءات وقائية من فرض للضمانات وتخصيص للمؤونات والتأمين على المخاطر وغيرها.

بالإضافة إلى استعماله للطرق الكلاسيكية في تحديد الحالة المالية لزبائنه ومن ثم اتخاذ قرار منح

القروض، ولكن استعمال طريقة التحليل المالي الكلاسيكي مثلا في بعض بنوك الدول النامية غير كاف وذلك لعدم اشتمال هذه الطريقة على دراسة جميع المتغيرات الخاصة بالمؤسسة والتي من الممكن جدا أن يكون لها مستوى دلالة كبير في تحديد المخاطرة، وباعتبار أن البنوك في ظل هذه التغيرات ملزمة بتقديم إجابات سريعة لطلبات الاقتراض التي لا تحتمل التأخير هذا ما دفع بها إلى البحث عن طرق أكثر فعالية تمكنها من اتخاذ قرارات دقيقة إلى حد ما وفي وقت قياسي.

2- إشكالية البحث:

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن تسيير خطر الائتمان في البنوك الجزائرية ؟

من خلال هذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل التسيير بواسطة التحليل المالي قادر على مواجهة خطر الائتمان في البنوك ؟.
- هل تعطي البنوك أهمية لكل نسبة من مجموع النسب المالية في مجال اتخاذ قرار منح الائتمان؟
- هل هناك تطبيق جيد للأنظمة الخبيرة في البنوك الجزائرية؟

3- فرضيات البحث:

سيكون انطلاقنا في البحث معتمدا على عدة فرضيات أهمها:

- التحليل باستخدام النسب المالية هو من أكثر الطرق المعتمدة في التحليل القوائم المالية وتفسيرها.
- هناك حاجة إلى التعلم بشأن استخدام الائتمان وإدارته تفاديا للوقوع في خطر الائتمان.

- تستخدم البنوك الجزائرية بصفة خاصة مجموعة من الأساليب في منح الائتمان والتي من شأنها تقليل الخطر مع زيادة الربحية.

4- أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في محاولة إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذه الدراسة المتواضعة التي تعتمد على التحليل فهذه النسب المالية هي عبارة عن بسط ومقام ويمكن الحصول على هذين الرقمين من خلال
القوائم المالية ولكن المشكلة تكمن في انعدام أشخاص أكفاء ينظرون إلى هذه النسب بنظرة تحليلية وليس رقمية فهذا التحليل هو الذي يساعدنا في اتخاذ قرار منح ائتمان سليم.
وهذا ما سوف نحاول التركيز عليه في هذه الدراسة مع محاولة الربط بين استخدام النسب المالية
والطرق الحديثة كوسيلة لقياس الخطر الائتمان.

5- حدود الدراسة:

دراستنا محصورة بالفترة الزمنية الممتدة من سنة 2015-2020 حيث اتسمت هذه الفترة
بوجود عدة متغيرات أثرت في القطاع البنكي الجزائري و ا زدت من مخاطر الائتمان كالأزمة المالية العالمية .ونعتقد أن فترة خمسة سنوات كافية من اجل الحصول على بيانات دقيقة.
أما بالنسبة للحدود المكانية فدراستنا تمت في البنك لوطني الجزائري وكالة ندرومة 529 بمدينة ندرومة ولاية تلمسان.

6- أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

- التعرف على المخاطر الائتمانية؛.
- بيان أهمية التحليل المالي كأداة في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة.
- التعرف على الأدوات الحديثة في قياس مخاطر الائتمان.
- توضيح مدى تطور البنوك الجزائرية في طريقة قياسها للمخاطر الائتمانية. .

7- منهج الدراسة:

سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج **الوصفي** – **التحليلي** لتقرير الحقائق وفهم مكونات الموضوع
وتحليل مختلف التقنيات الرياضية والبيانات والإحصاءات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة، إضافة إلى
الاعتماد على دراسة حالة لإسقاط مختلف المفاهيم النظرية على الجانب التطبيقي.

8- الدراسات السابقة:

هناك دراسات تم القيام بها في هذا المجال خصوصا في الدراسات العليا نذكر أهمها على سبيل
المثال لا الحصر:
خالد محمود الكحلوت" مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني. "
وهي مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل مقدمة إلى كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين
بتاريخ 11 سبتمبر 2005 وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف العاملة في

فلسطين على التحليل المالي كأداة من أدوات اتخاذ القرار لترشيد الائتمان.

9- هيكل البحث:

وبهدف التبسيط وتأمين التسلسل الموضوعي للمعلومات المقدمة، وللإجابة عن التساؤلات المطروحة ارتأيت تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول:

إذ تمحور الفصل الأول: والذي تناولناه من خلال ثلاث مباحث ففي المبحث الأول حاولت أن أقدم تلميح حول مفهوم الائتمان وأهدافه وأين تكمن أهميته وكذلك أيضا أسس منح الائتمان وفي المبحث الثاني قدمت فيه لمحة مختصرة عن البنوك مفهومها، أنواعها وأهدافها، وطرحنا أيضا فكرة المخاطر البنكية بصفة عامة وتحدثنا عن مخاطر الائتمان بصفة خاصة وكذلك تكلمت عن أهم مؤشرات قياس مخاطر الائتمان.

أما الفصل الثاني: وهو بعنوان طرق قياس مخاطر الائتمان والذي اشتمل على ثلاث مباحث حيث

تناولنا في المبحث الأول الطرق الكلاسيكية لقياس مخاطر الائتمان أما في المبحث الثاني فقد تحدثنا عن التحليل باستخدام النسب المالية والمبحث الثالث فقد اشتمل على الطرق الحديثة في قياس مخاطر

الائتمان.

أخيرا **في الفصل الثالث** والأخير :و هو الجانب التطبيقي و خصصناه لدراسة ميدانية لدى البنك الوطني الجزائري وكالة ندرومة 529 ,من اجل إسقاط الجانب النظري على الجانب الميداني ,و أدرجنا فيه مفهوم ونشأة البنك الوطني الجزائري في المبحث الأول , و في المبحث الثاني دراسة حالة قرض استثماري.

تمهيد

تعد عمليات منح الائتمان المصرفي هي الوظيفة الرئيسية الثانية والهامة التي تقوم بها البنوك التجارية
لتحقيق أهدافها، فالائتمان يمثل معظم أصول هذه البنوك ويحقق النصيب الأكبر من الدخل التشغيلي لها،
وعملية منح الائتمان هي عملية تسويقية للأموال المتوفرة للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الربحية والأمان
ضمن ضوابط وقواعد سليمة مع توفر الضمانات التي تضمن تدفق الأموال وعودتها إلي البنك وحمايتها
من المخاطر.
والائتمان المصرفي بطبيعته يواجه العديد من المخاطر التي يصعب التنبؤ أو التحوط لها بمنتهى الدقة .في
حين أن البنك ملتزما بشكل دائم بالوفاء بأموال المودعين في آجالها أو عند طلبها، وفي نفس الوقت فان
بعض المقترضين لن يكون في وسعهم الوفاء بقيمة قروضهم تجاه البنك بطريقة نظامية أو بنسبة كاملة
وذلك لسبب جوهري هو إن الائتمان الممنوح من البنك للمقترضين قد تم توظيفه في أنشطة تجارية
وزراعية وصناعية وسياحية مختلفة لا يمكن استعادتها بسهولة، لهذا تعتبر مخاطر الائتمان من أهم الأسباب
التي أدّت إلى تعثّر المصارف ومن ثمّ حدوث الأزمات الاقتصادية في الدول (نامية ومتقدمة)، إذ يوجد
شبه إجماع بين المصرفيين على أن المخاطر الائتمانية هي أكثر نوع من أنواع المخاطر المصرفية شيوعا بين المصارف.

المبحث الأول: عموميات حول الائتمان

المطلب الأول: مفهوم الائتمان

للائتمان له معنيين:

1- بالنسبة للقانون: له معنى واسعا فهو يعني تسليم الغير مالا، منقولا أو غير منقول على سبيل الدين، أو
الوديعة، أو الوكالة، أو الإيجار، أو الإعارة، أو الرهن، أو لإجراء أي عمل ما. .و في جميع الأحوال يتعلق الأمر بتسليم مؤقت للمال مع نية استعادته.

2- بالنسبة للاقتصاد : فالائتمان يعنى تسليف المال لاستثماره في الإنتاج والاستهلاك و هو يقوم على عنصري
الثقة و المدة، كما يتخذ الائتمان عدة صور أو أنواع بحسب مدته أو الغرض من الحصول عليه أو حسب الجهة
المستفيدة منه و المانحة له.

نقصد بالائتمان في الاقتصاد الحديث أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، و يؤكد هدا التعريف على عامل الوقت كأهم خواص الائتمان، كما يعتبر هذا الأخير كصيغة تمويلية استثمارية تعتمدها البنوك بجميع أنواعها[1].

و يعرف الائتمان بأنه ": الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان طبيعيا أو معنويا، بأن يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها و بشروط

[1] - المجال المفاهيمي الأول، الميكانيزمات الاقتصادية الوحدة الثالثة: النظام المصرفي Le Système Bancaire،ص10

معينة لقاء عائد مادي متفق عليه، و بضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حالة توقف العميل عن السداد[1]."

أما بالنسبة للبنك فإن الائتمان المصرفي يعتبر الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظراً لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك وهو في ذات الوقت الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.

المطلب الثاني: أهداف و أهمية الائتمان

يعتبر الائتمان أداة تستخدمها الرقابة على نشاط المشروعات وذلك من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها نظرا لأن هدف البنك من عمليات منح الائتمان المصرفي إلى تحقيقا ربح والذي يتمثل في الفرق بين قيمة ومعدل الفائدة على القروض والسلفيات التي يمنحها لعملائه وبين قيمة ومعدل الفائدة على الودائع، ويتيح هذا الفرق بين الفوائد الدائنة والمدينة للبنك هامشا كبيرا يسمح بتغطية المصروفات الإدارية للبنك بالإضافة إلى هامش ربح للتوزيع على حملة الأسهم وتكوين الاحتياطيات ومقابلات خطاط التوسع اللازمة لتطوير وتحديث نشاط البنك ليكون قادر اً على المنافسة والتوسع والنمو في المستقبل، حيث يعاد الطلب على الخدمات المصرفية دالة في درجة التقدم الاقتصاد للدولة بينما يعد عرض الخادمات المصرفية دالة في درجة الرفاهية الاقتصادية للدولة، وعليه تظهر **أهمية** الائتمان المصرفي على مستويين:[2]

- **علي مستوي البنك :**يعتبر الائتمان هو الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظرا لما

[1] - عبد العزيز دغيم، ماهر الأيمن، إيمان انجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلة العدد 28، 2006، ص194

[2] - مرام محمد فوزي عطية، تقييم كفاءة أساليب إدارة مخاطر الائتمان المستخدمة في البنوك المصرية، رسالة ماجستير كلية التجارة تخصص إدارة الأعمال، جمعية إدارة الأعمال العربية ، العدد 148،مصر،2015،ص 60-67.

يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك، وهو في ذات الوقت الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.

- **وعلي مستوي الاقتصاد من خلال :** المساهمة في: تمويل الاستثمارات وذلك بتقديم تسهيلات ائتمانية للقطاع الخاص، التمويل غير المباشر عن طريق إقراض الحكومة بشراء أذون الخزانة التي يصدرها البنك المركزي لتمويل احتياجاتها وشراء السندات التي تصدرها الحكومة لتمويل مشاريعها بالإضافة إلي فتح فروع في خارج الوطن للبنك مما يساهم في توفير موارد مالية جديدة ومن ثم تمويل مشاريع التنمية بداخل الوطن من خلال اشتراكها في قروض مصرفية مجمعة، كذلك تشجيع القروض المجمعة للمشاريع الوطنية

الضخمة وذلك في حالة حجم القرض الضخم الذي قد يعجز بنك واحد عن منحه، ويعد هذا توزيعاً لمخاطر منح الائتمان علي مجموعة البنوك المشاركة في القروض فضلاً عن الالتزام بتعليمات البنك المركزي التي تحدد الحد الأقصى للقرض الذي يمكن أن يمنحه البنك لمقترض واحد.

المطلب الثالث: أسس منح الائتمان

لائتمان المصرفي يجب أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها، وهي[1]:

- توفر الأمان لأموال المصرف: وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.
- تحقيق الربح: والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.

[1] - عقل مفلح محمد،مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي،عمان، الأردن، 2011،ص 82-84

- السيولة: يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى المصرف - النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي- لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة المواءمة بين هدفي الربحية والسيولة.

ويقوم كل مصرف بوضع سياسته الائتمانية بعد مراعاة الأسس أعلاه وطبقاً لحاجة السوق، وهي عبارة عن: " إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية – تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة – لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا، ووفقاً للموقف، طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم.[1]

المبحث الثاني: ماهية البنك

المطلب الأول: مفهوم وأنواع البنوك

أولا : مفهوم البنك

وردت عدة تعريفات للبنك منها الكلاسيكية ومنها الحديثة، فمن وجهة النظر الكلاسيكية يمكن القول أن البنك هو" :مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من الزبائن، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليها وتنميتها، والمجموعة الثانية هي مجموعة من الزبائن تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما.[2]

[1] - عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص140

[2] - محمد الصيرفي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية،2006، ص7

كما قد ينظر إلى البنك على اعتبار أنه" :تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من الزبائن بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع وبما يتماشى مع التغير المستمر في البيئة المصرفية."

أما من الزاوية الحديثة فيمكن النظر إلى البنك على أنه" :مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون

بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وتقديم الخدمات

التي تحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد الوطني وتباشر عمليات تنمية الادخار

والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من

عمليات بنكية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقرها البنك المركزي.

ثانيا: أنواع البنوك

هناك عدة تقسيمات للبنوك منها:[1]

1- تقسيم البنوك من حيث طبيعة النشاط وتنقسم إلى:

- **البنوك التجارية:**

هي بنوك تتعامل بشكل رئيسي مع الأفراد والمؤسسات والشركات التجارية وبعد ذلك تقوم هذه البنوك

باستثمار الودائع والموارد المتاحة لديها في التجارة الداخلية والخارجية من خلال منح القروض أو فتح

الاعتمادات المستندية أو خصم الكمبيالات.

- **البنوك الصناعية:**

[1] - إيهاب نظمي إبراهيم ،حسن توفيق مصطفى، محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين)، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009 ، ص12

وهي بنوك تتعامل بشكل رئيسي مع شركات ومؤسسات القطاع الصناعي حيث تقوم بتقدير كافة أنواع

التسهيلات المباشرة وغير المباشرة وعادة ما تكون تسهيلات هذه البنوك متوسطة أو طويلة الأجل لتناسب

احتياجات القطاع الصناعي.

- **البنوك العقارية:**

وتهدف هده البنوك إلى خدمة قطاع الإسكان والبناء والتعمير وذلك من خلال تقديم القروض طويلة

الأجل والتي يتم تسديدها على أقساط وعادة ما يتكون من ج أ زين يتم من خلاله دفع الفوائد وجزء آخر يتم

من خلاله تسديد أصل القرض.

- **البنوك الزراعية:**

تتعامل هذه البنوك مع القطاع الزراعي من خلال توفير البذور والأسمدة والأدوات الزراعية وعادة ما

تكون تسهيلات هذه البنوك قصيرة أو متوسطة الأجل حيث يتم تسديدها في نهاية الموسم الزراعي

- **البنوك المركزية:**

وهي التي تتولى الإشراف والرقابة على البنوك المرخصة كما أنها تساهم في رسم السياسات المالية

للدولة ويطلق عليها أحيانا بنك البنوك أو بنك الدولة أو بنك الإصدار.[1]

- **بنوك وصناديق الادخار:**

هذه البنوك تتعامل مع صغار المودعين وتقوم بتقديم التسهيلات لصغار التجار.

- **البنوك التعاونية:**

[1] - فائق شقير وآخرون، محاسبة البنوك، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ، ص24

وهي بنوك تمتلكها جمعيات تعاونية بحيث تحدد هذه الجمعيات احتياجاتها وتعمل على تأسيس بنك

).يقوم بتوفير هذه الاحتياجات لأعضائها بأيسر الشروط وأسهلها.[1]

2- أقسام البنوك من حيث الملكية:

- **بنوك القطاع العام**

وهي بنوك مملوكة للدولة وعلى رأسها البنك المركزي.

- **البنوك المختلطة:**

وهي بنوك مملوكة في جزء منها للقطاع العام وجزء آخر للقطاع الخاص أي أنها مشتركة ما بين

قطاعين.

- **بنوك القطاع الخاص**

وهي بنوك تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو عائلة أو مجموعة من الشركاء حيث يكون البنك هنا

).مشروع فردي أو شركة أشخاص.[2]

3- أقسام البنوك من حيث جنسيتها:

- **البنوك الوطنية**

وهي البنوك التي تتمتع بجنسية الدولة التي تمارس أعمالها فيها ويقع مركزها الرئيسي فيها ويكون

القسم الأكبر من رأسمالها وطنيا، أي أن ملكيتها تعود إلى أشخاص تابعين للدولة التي تقوم هذه

البنوك على أرضها سواء كانوا أشخاص اعتباريين أو طبيعيين.

- **البنوك الأجنبية**

[1] - إيهاب نظمي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص12 .
[2] - إيهاب نظمي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 13 – 14.

هي بنوك مسجلة في الخارج و أ رأسمالها أجنبي إلا أنها تتواجد في الدولة وتمارس نشاطها على اعتبار
أنها شركة أجنبية وهي بمثابة فرع للشركة الأم التي يتواجد مقرها الرئيسي في دولة أخرى.

- **البنوك الإقليمية**

وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى رعايا مجموعة من الدول المجاورة (أي أن ملكيتها تعود لمواطنين
من جنسيات دول الإقليم الواحد).[1]

البنوك الدولية:

وهي بنوك ذات صفة دولية وتكون في عضويتها معظم دول العالم مثل :صندوق النقد الدولي والبنك
الدولي للإنشاء والتعمير.

4- أقسام البنوك من حيث تفرعها

وتقسم البنوك وفقا لذلك إلى:

- **البنوك المفردة**

وهي بنوك تمارس نشاطها من خلال فرع واحد وهو الفرع الرئيسي.

- **البنوك المتفرعة محليا**

وهي بنوك تمارس نشاطها من خلال عدد من الفروع المنتشرة داخل الدولة إضافة إلى الفرع الرئيسي.

- **البنوك المتفرعة إقليميا**

وهي تلك البنوك التي تمارس نشاطها من خلال عدد من الفروع المنتشرة في إقليم معين أو منطقة جغرافية محددة.[2]

- **البنوك المتفرعة عالميا**

[1] - فائق شقير وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 25.
[2] - - إيهاب نظمي إبراهيم، مرجع سبق ذكره،ص15.

وهي تلك البنوك التي تمارس نشاطها من خلال عدد من الفروع المنتشرة في عدة دول، ومن الجدير

بالذكر أن نظام البنوك ذات الفروع المنتشرة (محليا وإقليميا وعالميا) هو السائد في معظم بلدان العالم

نظرا لما يمتاز به من مرونة في تأدية المهام المختلفة وازدياد الفرص أمامه لاجتياز معظم الأزمات

المحلية.[1]

والمخطط الموالي يوضح مختلف تقسيمات البنوك:

الشكل رقم01: تقسيمات البنوك

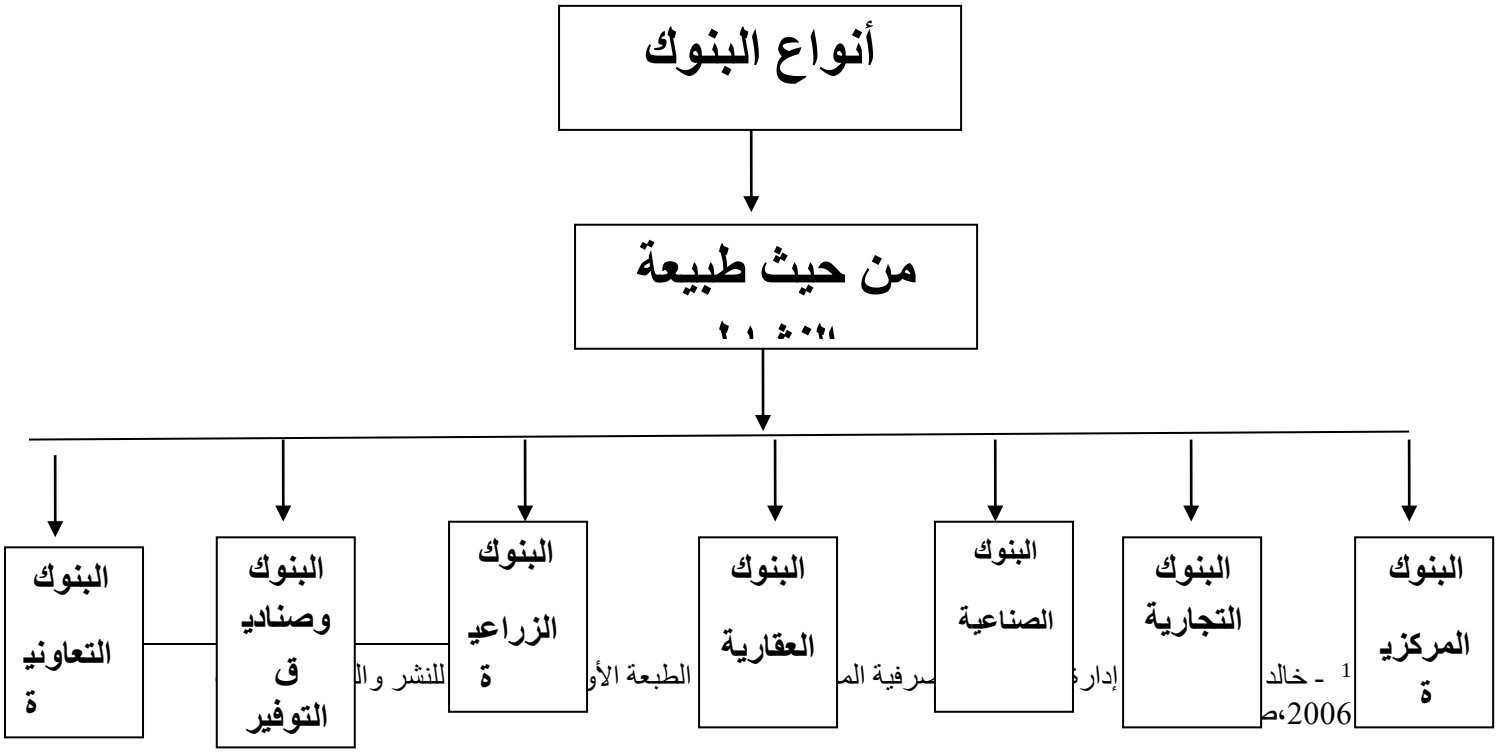

[1] - خالد إدارة الطبعة الأو للنشر وال سرفية الم 2006،ص

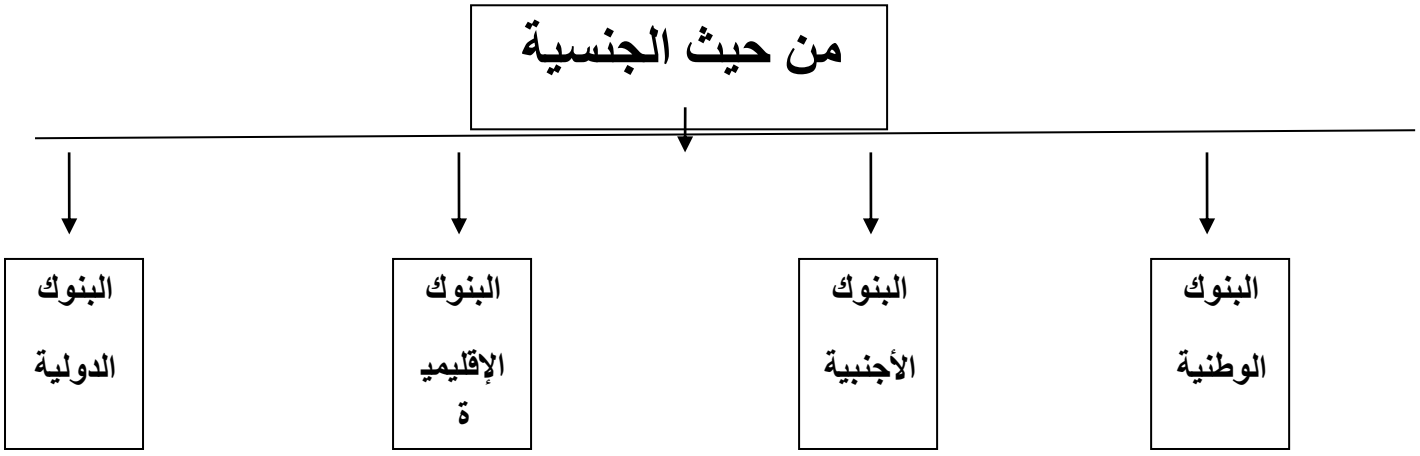
من حيث الجنسية
البنوك الوطنية
البنوك الأجنبية
البنوك الإقليمية
البنوك الدولية

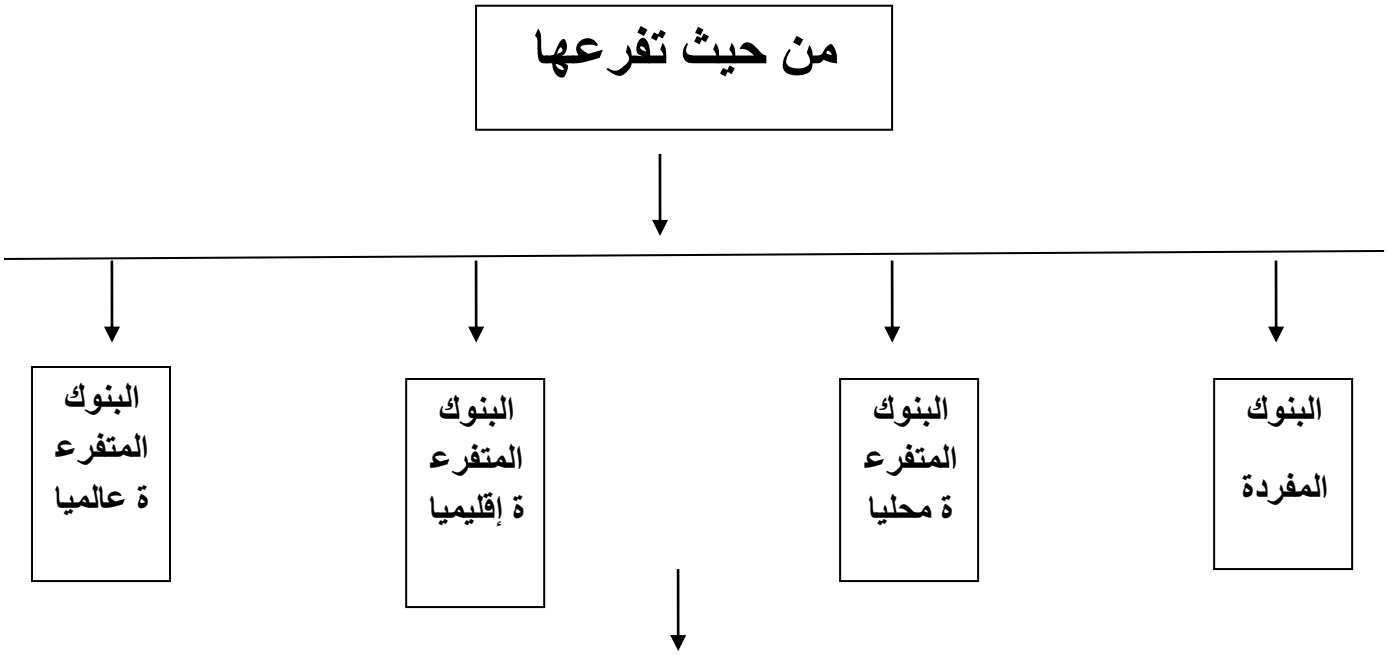
من حيث تفرعها
البنوك المفردة
البنوك المتفرعة محليا
البنوك المتفرعة إقليميا
البنوك المتفرعة عالميا

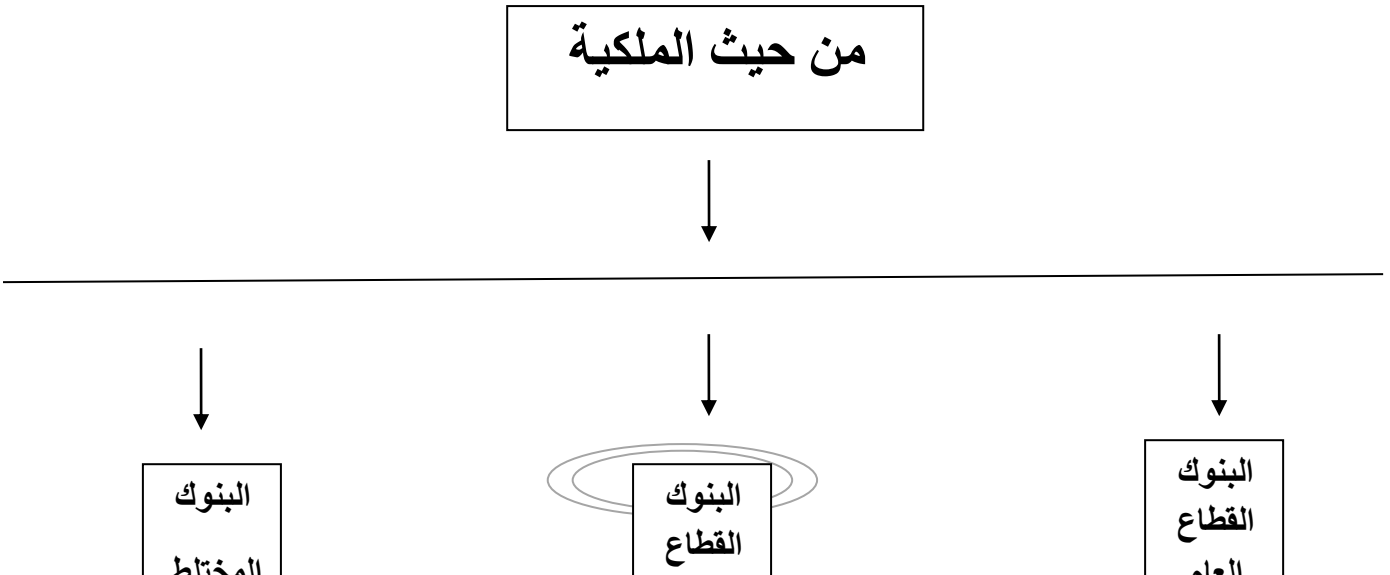
من حيث الملكية
البنوك القطاع العام
البنوك القطاع
البنوك المختلط

المصدر: فائق الشقير ،مرجع سبق ذكره،ص27

المطلب الثاني: أهمية البنوك

تؤثر البنوك المختلفة على النواحي الاقتصادية في أي بلد كان، فقيام البنوك بإعطاء التسهيلات والقروض في مجالات التجارة والصناعة والزراعة والإسكان والسياحة وغيرها يؤدي إلى تنمية تلك المجالات وبالتالي النهوض بالنواحي الاقتصادية، فالبنوك التجارية ت ركز على التسهيلات قصيرة الأجل في مجالات مختلفة منها خصم الكمبيالات وفتح الاعتمادات المستندية وما شابه .أما البنوك الزراعية فتمنح القروض متوسطة وطويلة الأجل لتمويل شراء الآلات الزراعية والبذور والأسمدة والبيوت البلاستيكية الزراعية وما إلى ذلك .وتركز البنوك الصناعية على مجال تنمية الصناعة الوطنية من خلال إعطائها القروض متوسطة وطويلة الأجل لتمويل شراء الآلات الصناعية وإنشاء شركات صناعية جديدة، وهكذا فإن البنوك المتخصصة تمنح التسهيلات للزبائن في المجالات المختلفة بشروط سهلة لتحقيق أهداف التنمية والتطوير في المجالات المختلفة.

وأخيرا فإن البنك المركزي ذو أهمية بالغة من الناحية الاقتصادية من خلال قيامه بإصدار النقد

وإدارة احتياطات الدولة ومراقبة العملات الأجنبية وتوجيه السياسة النقدية في الدولة بالإضافة إلى

الإشراف والرقابة على البنوك بمختلف أنواعها حفاظا على الاستقرار الاقتصادي للدولة .مما سبق نستنتج

الأهمية الكبيرة للبنوك خاصة في تطوير وتحسين النواحي الاقتصادية في الدولة.[1]

[1] - أحمد حسن ظاهر، يوسف مصطفى سعادة، محاسبة المنشآت المالية، الطبعة الثانية، طارق للخدمات المكتبية، الأردن ، 2008، ص12

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على سياسات البنوك في منح التسهيلات الائتمانية

1- السياسات الحكومية:

تتدخل الحكومات في سياسات الإقراض التي تتبعها البنوك حيث أنه من المعروف حتى في أكثر
البلدان حرية نجد الحكومات نفسها مجبرة للتدخل للتأثير على هذه السياسات وأحيانا توجيهها لوجهات
تتوافق مع أهداف الدولة الاقتصادية ولأجل ذلك تصدر تشريعات وتعليمات للحد من كمية الائتمان
الموضوعة تحت تصرف الزبائن، وتوجيه هذا الائتمان لجهات وأنشطة معينة ترغب الدولة في توفير
مصادر التمويل لها بقصد تنفيذها ولإيجاد نوع من التوازن بين قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة.

2- حجم الودائع:

هناك علاقة طردية بين حجم الودائع والقدرة على منح الائتمان كما أن هيكل الودائع ومدى وضعها لدى البنك هي من العوامل التي تحدد بدقة النسبة التي يمكن منحها لاستخدامها في تمويل
القروض بنوعيها المتوسطة وطويلة الأجل.

3- نسبة الاحتياطي النقدي

الاحتياطي النقدي عبارة عن مجموع الأموال التي تحتفظ بها البنوك في صورة نقد سائل معطل
لدى البنوك المركزية وكلما ارتفعت نسبة الاحتياطي النقدي كلما انخفضت قدرة البنك على خلق الودائع

وعلى منح الائتمان.[1]

4- سعر الفائدة:

يضع البنك سعر الفائدة الذي سيتقاضاه على قروضه موضع الاعتبار ويتوقف هذا السعر على

عدة عوامل منها المنافسة السائدة في السوق ومقدار الطلب على القروض والضمانات المقدمة للحصول

على القرض.

I5- لنشاط الاقتصادي:

في أوقات الازدهار ينشط المستثمرون في أعمالهم بهدف مواجهة الطلب المت ا زيد على السلع

والخدمات فيكثر الطلب على الائتمان ومن ثم تقوم البنوك برفع معدلات الفائدة على الودائع لاجتذابها

وذلك حتى تتمكن من تلبية زيادة الطلب على التسهيلات الائتمانية والعكس صحيح.

6 - الرقابة الذاتية:

وهي تتعلق بالقيود التي تضعها الإدارة) إدارة البنك (للحد أو التوسع في توجيه أموالها لنوع معين

من النشاط وذلك حماية لأموال المودعين والمساهمين.[2]

المبحث الثالث: مخاطر الائتمان في البنوك

في هذا المبحث تم إعطاء فكرة عن الإطار العام للمخاطر الائتمانية والمخاطر الأخرى المتعلقة

بالبنك، وبالحديث عن المخاطر فإنه لابد من الحديث عن المبادلة بين المخاطر الائتمانية والعائد الذي

[1] - محمد الموافق أحمد عبد السلام، دراسات الأقسام المختلفة بالبنوك التجارية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 99-100

[2] - محمد الموافق أحمد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 99-100

سيحققه المقرض أو مانح الائتمان وهذا ما تطرقنا إليه بالإضافة إلى مخاطر استخدام الائتمان

المطلب الأول: مخاطر الائتمان والمخاطر البنكية الأخرى

إن الخطر عنصر طبيعي في البيئة البنكية ومتعدد، مما دفع بالعديد من المؤلفين للكتابة عن هذه المخاطر البنكية، وقد اتبع كل منهم تقسيما معينا لها، إلا أننا حاولنا جمعها وتقسيمها من خلال مجموعتين هما :المخاطر المالية والمخاطر غير المالية.

1- المخاطر المالية:

تعتبر المخاطر المالية من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك والمؤسسات المالية، وذلك كون معظم تعاملاتها بالنقود والأسهم والسندات ومن أهمها مايلي:

1.1خطر القرض:

يحدث خطر القرض أو خطر الائتمان أو خطر المتعامل معه أو خطر الطرف الآخر عندما لا يستطيع المقترض سداد التزاماته اتجاه البنك بصفة عمدية أو غير عمدية، ويعتبر أول وأهم خطر يواجهه البنك لأنه مرتبط بأهم وظيفة ألا وهي وظيفة الإقراض وهو قائم مهما كانت قيمة الدين أو صفة المتعاقد معه .ولتجنب هذا النوع من الخطر يجب ألا يركز البنك على مجال اقتصادي معين أو مجموعة محددة من المدينين الذين يتشابهون في النتائج.[1]

2.1- خطر عدم السيولة:

وهو خطر عدم قدرة البنك في مواجهة كل طلبات السحب، ويقع هذا الخطر في حالة عدم توافق آجال استحقاق القروض وآجال استحقاق الودائع، أو الانخفاض في تحويل أصول البنك إلى سيولة مطلقة موجودة في خزينته لكونها لا ا زلت لدى الغير ولم يحن بعد آجال استحقاقها، وقد يرجع لأسباب خارجية تتعلق بالسوق النقدي، بحيث أن البنك يلجأ إليه باستمرار لخصم أو ا رقه التجارية مقابل السيولة اللازمة، إلا أن السوق النقدي يتميز بتغير مستمر بسبب تذبذب العرض والطلب للسيولة نفسها، فارتفاع السيولة مع الطلب ونقص عرضها يخلق أزمة سيولة في السوق وهذا يؤثر مباشرة في البنوك وقدرتها على رفع

[1] - حليمة محمد شريف، إدارة وتسيير مخاطر الائتمان في البنوك ،مذكرة تخرج الماستر في العلوم التجارية تخصص محاسبة ومالية،جزائر،أم لبواقي، 2012،ص21

رؤوس أموالها أو معدل سيولتها .ولتجنب هذا الخطر يجب على البنك أن يوفق بين السيولة المجمدة والمتحركة.[1]

3.1.- خطر عدم الملاءة:

خطر عدم الملاءة هو عدم قدرة البنك على سداد لالتزاماته اتجاه الغير(البنك لا يتوفر على أصول يمكن تسييلها) لمواجهة التزاماته وتحقق هذا الخطر بالضرورة يستوجب تحقق خطر عدم السيولة والعكس غير صحيح.

4.1- .خطر معدل الفائدة:

هو الخطر الحالي أو المستقبلي الذي له تأثير سلبي على إي إيرادات البنك و رأسماله الناتج عن التقلبات المعاكسة في سعر الفائدة، فخطر معدل الفائدة بالنسبة لعدد كبير من البنوك يعد ثاني أهم صنف من أصناف المخاطر بعد خطر القرض، فهو يشكل تهديدا كبيرا لقاعدة الأرباح و رأس المال بالنسبة للبنك، ومن أهم أسباب خطر سعر الفائدة.[2]

- المنافسة بين البنوك فالزبون يتجه إلى البنوك التي تقترح معدلات فائدة منخفضة؛
- سوء تسيير الموارد وتقديم قروض بأسعار فائدة إمتيازية ويؤدي خطر سعر الفائدة في حالة حدوثه إلى

زيادة الأعباء وتخفيض قيمة المر دودية.

5.1.خطر الصرف:

هو الخطر الناجم عن الخسارة الممكن حدوثها خلال التغيرات المختلفة لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية لذا يجب التمييز بين :[3]

أ .الوضعية الكلية لسعر الصرف :ويعبر عنها بالفرق بين الحقوق بالعملات الأجنبية والديون وكذلك بالعملات الأجنبية وهو ما يسمى بالرصيد الصافي .

ب .وضعية سعر الصرف :وهي تحديد الديون والحقوق بالعملات الأجنبية، فعندما تكون الحقوق بالعملة الأجنبية أقل من الديون بنفس تلك العملة، في هذه الحالة يكون البنك في

---

[1] - حليمة محمد شريف،مرجع السابق،ص21.

[2] - ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل2 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة(.ماجستير تخصص إدارة أعمال، غزة، فلسطين، 2008، ص73

[3] - François Desmicht، Practice de l’activité bancaire، Dunod، Paris، France، 2004، P 258.

وضعية قصيرة ويؤدي هذا إلى :وضعية سيئة إذا ارتفع سعر صرف العملة ووضعية حسنة إذا انخفض سعر صرف العملة. على العكس إذا كانت الحقوق أكبر من الديون بالعملة ذاتها.

.6.1خطر السوق:

يعتبر خطر السوق خطر جديدا، وهو يضم مجموعة مخاطر مرتبطة بأوضاع السوق، فإذا خطر

السوق هو عبارة عن المخاطرة التي تنتج عن التغير العكسي أو عدم الاستقرار لعوامل السوق المتمثلة في

سعر الفائدة وسعر الصرف وغيرها من الأخطار.[1]

.2المخاطر غير المالية:

وهي مخاطر لا تقل أهمية عن المخاطر المالية وتتعلق مباشرة بالتسيير الداخلي وبتأدية وتقديم الخدمات البنكية ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

.المخاطر العملية:

وهي مخاطر الوقوع في الخسائر الناجمة عن فراغات أو اختلال يرجع إلى الإجراءات ، المستخدمين أو النظام الداخلي أو لسبب آخر .إذن حسب هذا التعريف نجد أن:

المخاطر العملية هي مخاطر تؤدي إلى تغير المكاسب نتيجة لسياسات التشغيل التي يتبعها البنك، فبعض البنوك لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة بالإضافة إلى أخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفي البنك[2]. وهكذا فإن مخاطر تشغيل البنك ترتبط عن قرب بأعباء وعدد الأقسام أو الفروع وعدد الموظفين، ولأن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك لذلك فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على إذا ما كان نظام البنك في تقديم المنتجات والخدمات كفء أم لا[3]، وبالإضافة إلى هذه المخاطر التنظيمية نجد

---

[1] - الصم أحمد، إدارة القروض المصفية من خلال التحكم في خطر التسديد، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، فرع إدارة أعمال،
.جامعة الجزائر، 2002 ، ص 70

[2] - طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارة (تحليل العائد أو المخاطرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 ، ص73

[3] - أحلام بوعبدلي، خليل عبد الر ا زق،مداخلة بعنوان "تقييم أداء البنوك الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة"،ملتقى وطني حول " المنظومة المصرفية تطور تشخيص وتحليل"، جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر.

الخطر القانوني وهو خطر يتحقق بسبب عدم إمكانية مواجهة الأحكام الصادرة ضد البنك، أو خطر صدور حكم على البنك بالإفلاس.

2.2.المخاطر الإستراتيجية:

الإستراتيجية هي عبارة عن مجموعة من الخطط والأهداف .والخطر هنا يكمن في سوء تحديد الأهداف أو المبالغة فيها أو تحديد خطط مبالغ فيها ولا تسمح بتحقيق الأهداف أو حتى لعدم كفايتها. وفي الأخير يمكن القول أن هذه المخاطر البنكية الكثيرة والمتنوعة تلعب دو ا ر مهما في المهنة البنكية لكونها تؤثر فيها بصفة واضحة .

كما أنها مرتبطة فيما بينها بحيث أنه إذا تحققت إحداها قد ينجر عنها تحقق المخاطر الأخرى. فتحقق الخطر الاستراتيجي أو العملي قد يتسبب في تحقيق خطر القرض(لسوء دراسة الملف

والتأكد من الضمانات المقدمة) والذي بدوره يؤدي إلى خطر عدم السيولة عجز مالي بسبب اختلال المقترض عن الوفاء بالدين (وقد يصل إلى حد عدم الملاءة والإفلاس. كما تجدر الإشارة من جهة أخرى أنها مخاطر متعددة لا يمكن حصرها، وهي في حالة تفاقم مستمر بسبب البيئة البنكية المتطورة، يوما بعد يوم .وهذا فعلا ما أثبته الواقع العملي في السنوات الأخيرة،

فكل خطر مهما كان هينا، إن لم يتم التحكم فيه سيسبب الإفلاس، وقد يصل الأمر إلى حد انتقال

الاختلال إلى كل بنوك ومؤسسات الساحة البنكية، وهذا هو خطر النظام أو ما يعرف بظاهرة عدم ملاءة

عامة أو عدم القدرة على الوفاء عامة، تشمل كل البنوك والمؤسسات المالية وحتى عدم ملاءة الدولة

نفسها وقد تنتقل العدوى إلى البنوك فيما بينها بسبب تعاملها في نفس الأسواق العالمية المشتركة، وهكذا

يتجاوز الخطر حتى حدود الدولة الواحدة ليصبح خط ا ر عالميا يمس بالنظم البنكية للدول.[1]

المطلب الثاني: مخاطر استخدام الائتمان

بالتأكيد فإن الائتمان في حالة استخدامه يمكن أن يؤدي إلى مشاكل عديدة لكل من المؤسسات، المستهلكين والمجتمع .وعليه على جميع الأطراف أن تكون متأنية في استخدامها لمعاملات الائتمان للتأكد من أن استخدامه يتم لأغراض منتجة ومفيدة، وأن توسيع استخدامه يجب أن يتم بعناية فائقة وفي هذا المطلب سنحاول التعرف على المخاطر التي تنجم عن استخدام الائتمان لكل من المستهلكين ومنشآت الأعمال والحاجة إلى التعلم بشأن استخدام الائتمان وإدارته.

- **مخاطره للمستهلك:**

إن استخدام معاملات الائتمان من قبل المستهلك من دون استخدام الحكمة والخبرة يمكن أن تكون له عواقب وخيمة .فإن الاستخدام المفرط للائتمان قد يجعل بعض المستهلكين غير قادرين على إعادة تسديد الأموال المقترضة أو القيام بدفعات غير منتظمة للبائع(لمقرض). إن محاولة استخدام الائتمان بشكل سيء قد يؤدي إلى إفلاس المستهلك، خسارة الملكية ومركز ائتماني ضعيف.

- **مخاطره للبنوك:**

يجب على البنوك أن تكون متأنية أيضا عند استخدامها للائتمان وتمديده، فإن تم استخدام الائتمان من قبل عدد كبير من الزبائن لشراء السلع والخدمات، وأنهم لم يدفعوا كما تم الاتفاق عليه، فإن ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع احتمالات الخسارة، وواحد من أكثر الأسباب أهمية لفشل نسبة كبيرة من البنوك يعود إلى عدم قدرتها لتنفيذ سياسات ائتمانية جيدة .

[1] - زبير عياش، فعالية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص مناجمنت المؤسسة، جامعة أم البواقي ،2006-2007،ص 35

ويجب على البنوك أن تتأكد بعناية من نوعية الزبائن الذين يمنحون فرصة الحصول على برامج الائتمان، وأن أقسام البنك كفأت للقيام بهذا النوع من الوظائف(وظيفة منح الائتمان).[1]

- **الحاجة إلى التعليم:**

مما تقدم بدا واضحا بأن على كل من مقدمي ومستخدمي الائتمان أن يكونوا متأنين في التعامل

مع الائتمان .فإن الائتمان ت ا زيد في أهميته حتى أخذ يبدو بأنه قد حل محل النقود كوساطة للتبادل،

وأن كل واحد مثل المستهلكين والبنوك بحاجة إلى التعلم المرتبط بالائتمان كجزء مهم من نظامنا الاقتصادي.[2]

المطلب الثالث: أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمائية

إن تحديد المخاطر الائتمانية بدقة ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها هي من الأمور المساعدة على إدارة تلك المخاطر والتحكم فيها ومن ثم تقليل المخاطر إلى أدنى مستوياتها.

وتتمثل أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية على النحو التالي :

- بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية.

بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم بصورة ربع سنوية وتسهيلات بدون ضمان عيني.

- مؤشرات جودة الأصول المعتمدة داخل البنك وفق نظام الإنذار الذي يتم احتسابه بصفة شهرية على النحو التالي :
  - نسبة المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الودائع .

[1] - حليمة محمد شريف، مرجع سبق ذكره،ص 27.

[2] - عدنان تايه ألنعيمي، إدارة الائتمان منظور شمولي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ،ص31-32

- توزيع المحفظة على قطاعات النشاط الاقتصادي .
- نسبة القروض الغير المضمونة إلى إجمالي المحفظة.
- بيان عن التركزات التي تصل إلى 25 % فأكثر من قاعدة رأسمال البنك سواء كانت في صورة توظيفات البنك لدى العميل على شكل أسهم رأسمال وتسهيلات ائتمانية، أو في صور تمويل مختلفة.
- بيانات إجمالية عن التركزات التي تزيد 10 % من القاعدة الرأسمالية للبنك (مع تحديد حد أقصى)
- نسبة المخصصات إلى إجمالي التسهيلات الغير المنتظمة المتمثلة في القروض والتسهيلات المستحقة
- نسبة التسهيلات الغير المنتظمة / إجمالي المحفظة الائتمانية.
- نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي المحفظة الائتمانية.
- نسبة العائد المتوقع على إجمالي القروض .
- إجمالي صافي العائد على إجمالي القروض .

- بيانات عن مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة لتحديد مقدار المخصصات ويتم احتسابها بقسمة القيمة الحالية للضمانات على إجمالي التسهيلات الممنوحة.
- تقارير عن بعض الحالات الائتمانية التي تستلزم تحديد وضعيتها لضمان انتظام سدادها، وتحديد أسباب تعثر الديون الغير المنتظمة.[1]

[1] - طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر(أفراد- إدارات- شركات- بنوك)** الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص: 239

خلاصة

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى تقديم مفهوم الائتمان بصفة عامة وأسسه أما المبحث الثاني فقد أردناه أن يكون كأرضية للدخول في الموضوع من خلال التطرق أولا عن البنوك مفهومها وأنواعها وعن عوامل المؤثرة على سياسات البنوك في منح التسهيلات الانتمائية وبالتحدث عن القروض فلابد من التحدث عن المخاطر فمن الناحية العلمية فهذان الموضوعان توجد درجة كبيرة من الارتباط بينهما، إذ أنه ليس هناك أي قرض لا ي رافقه مخاطر وذلك مهما كانت الضمانات المقدمة، وهذا ما ركزنا عليه في المبحث الأخير من خلال التحدث عن المخاطر البنكية بصفة عامة وخطر القرض بصفة خاصة وهذا ما يستدعي من البنوك دائما البحث عن أساليب وقائية للتقليل من هذه المخاطر وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الثاني.

تمهيد:

تطلب البنوك عادة من زبائنها الذين يرغبون في الحصول على قروض أو تسهيلات بنكية، تقديم مجموعة من المعلومات المالية وغير المالية والتي تخضع للدراسة والتحليل من قبل أو ولؤ مس ضابط الائتمان. وفي ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها، يقدم توصيته إلى لجنة القروض والتسهيلات والتي بناء على ذلك تتخذ قرارها بالموافقة أو عدم الموافقة على طلب الزبون، ويعتبر التحليل المالي هو جوهر هذا القرار، فالتحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس، فهو يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة جراء ِ وا التصنيف اللازم ثم لها إخضاعها لدراسة تفصيلية وهذا ما حاولنا التطرق إليه من خلال المبحث الأول الذي تناولنا فيه التحليل المالي بصفة عامة والقوائم المالية وطرق تحليلها، والمبحث الثاني الذي ركزنا فيه على النسب المالية، ولكن مع ظهور العولمة والتطورات التي رافقتها أصب ح إجباريا على كل بنك أن يضع أو يصمم نظام موضوعي وفعال لتصنيف مخاطر الائتمان وذلك ما إذا أراد أن يضمن لنشاطه الاستمرارية في عالم اليوم الذي تسود فيه المنافسة الشديد ة وتتعاظم فيها المخاطر، وهذا ما ركزنا عليه في المبحث الثالث واعتبرنا أن هذه النظم والبرامج هي عبارة عن طرق حديثة في إدارة مخاطر الائتمان وقد قسمناه إلى ثلاث مطالب تتحدث عن القرض التنقيطي ورجال القرض والأنظمة الخبيرة.

المبحث الأول: الطرق الكلاسيكية لقياس مخاطر الائتمان

تتزايد أهمية التحليل الائتماني في عصرنا الحاضر وذلك باعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها البنو ك بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة .

ولقد بدأ التركيز على هذا النوع من التحليل منذ بداية السبعينات وهي الفترة التي شهدت تعثر اثنين من أهم المصارف العاملة في الغرب (بنك فرانكلين الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية ، وبنك هاسيت في ألمانيا ،) ومازال يجري العمل به إلى اليوم فهو يعتبر من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي سواء في حالة استخدام الأموال أو في حالة الحصول عليها .

المطلب الأول: مفاهيم أساسية عن التحليل المالي و مؤشرات القياس

1 .مفهوم التحليل المالي

يقصد بالتحليل المالي عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) إلى كم أقل من المعلومات والأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات،[1] كما ينظر إلى التحليل المالي على أنه وسيلة الإدارة المالية والتي من خلاله تستطيع أن تحول البيانات المحاسبية في شكل يمكن استخدامه لتقييم المركز المالي والمركز النقدي واعتماد نتائجه في تخطيط التمويل المستقبلي، كما ينظر إليه كونه عملية لفحص القوائم المالية المنشورة لشركة معينة بقصد تقديم معلومات تفيد لتحديد مدى تقدم المنشأة خلال فترة الدراسة والتنبؤ المستقبلي بنتيجة أعمالها .

2 .استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف على أداء المؤسسات موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها، هذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها: التحليل الاستثماري (تقييم الاستثمار و أتخفي أسهم الشركة ،) تحليل الاندماج والشراء، تحليل تقييم الأداء (تقييم الربحية والتوازن المالي والسيولة ،) التخطيط، ولكن أهم تحليل بالنسبة لنا هو التحليل الائتماني.

- التحليل الائتماني: يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض (المدين) وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم، وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة في التعرف على المخاطر المالية ما إذا جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل.[2]

[1] -) Alain-ch- Martinet ،Ahmed Silem ،Gestion ،Dalloz ،Lyon ،France ،1996 ،P17

[2] - حليمة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، مذكرة تخرج لنيل(.شهادة الماجستير، فرع المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين،2008 ،ص26

3.مؤشرات القياس:

3.1 .تعريف رأس المال العامل:

يمكن تعريف رأس المال العامل على أنه الفرق بين الموارد الدائمة والأصول الثابتة أو من منظور آخر على أنه الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل.[1] ومن الطبيعي أن تكون قيمة رأس المال العامل موجبة وبناء عليه يمكن القول أن رأس المال العامل الصافي هو هامش الأمان، وهو يسمح للمؤسسة بمواجهة الاستحقاقات القصيرة المتمثلة في وصول آجال الديون قصيرة الأجل في حالة تأخر بيع المخزون أو تحصيل الحقوق ولذلك يلعب رأس المال العامل دور صمام الأمان .

و يعطي البنك أهمية بالغة لرأس العامل باعتبار هذا الأخير يعبر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل حتى وان تعرضت دورة الاستغلال (بيع المخزون وتحصيل الحقوق) إلى بعض التأخر وفي هذه الحالة تقل مخاطر تأخر تسديد القرض من طرف المؤسسة ويجب ي أن كون رأس المال العامل كافيا مقارنة مع المخاطر المتوقعة الناجمة عن احتمالات عدم التوافق ما بين أجال تسديد الديون وآجال تحصيل الحقوق.[2]

3.2 .الاحتياج في رأس المال العامل:

يمكن تعريفه على أنه ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول للأصول المتداولة والذي يضمن لها توازنها المالي الضروري، كما يمكن تعريفه على أنه رأس المال العامل الأمثل. ويمكن حسابه على أنه الفرق بين الاحتياجات الدورية للمؤسسة (الأصول المتداولة ماعدا القيم الجاهزة) وبين الموارد الدورية(الديون قصيرة الأجل ما عدا السلفات البنكية).[3]

ونستطيع أن نميز ثلاث حالات في الاحتياج لرأس المال العامل :

- الاحتياج إلى رأس المال العامل >0 إذن المؤسسة تعاني من عجز تمويلي في المدى القصير.
- الاحتياج إلى رأس المال العامل <0 المؤسسة تتوفر على هامش أمان وفائض تمويلي.

[1] -Beatrice et Francis Grandguillot ،Analyse financière ،9édition ،Gualino ،paris ،France (1): 2012-2013 ، p117.

[2] -لطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ،ص 147.

[3] -Société Inter Bancaire De Formation ،Analyse Financière ،Formation des charges du crédit BADR،p17.

• الاحتياج إلى رأس المال العامل = 0 معناه أن المؤسسة تغطي احتياجات الدورة بالاعتماد على موارد الدورة ولا توفر أي هامش أمان.

3.3 .دراسة الخزينة:

تعتبر الخزينة أداة مكملة لدراسة التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية حيث تعرف على أنها مجموعة الأموال السائدة التي بحوزة المؤسسة والتي تستطيع التصرف فيها فورا ويمكن حساب ها بالعلاقة التالية:

• الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

كما يمكن حساب الخزينة انطلاقا من الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، ونميز أيضا ثلاث حالات للخزينة:[1]

• الخزينة >0 يعني ذلك أن المؤسسة تتوفر على فائض في النقدية ومنه المؤسسة تحقق التوازن المالي وهي في وضعية مربحة.

• الخزينة <0 يعني ذلك أن المؤسسة تعاني من عجز مالي.

• الخزينة = 0 معناه أن المؤسسة لا توفر أي هامش أمان وهي في وضعية حرجة.

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية

يرى المحاسبون أن أفضل موضع يمكن أن يبدؤوا منه في عملية تحليل القوائم المالية هو تحديد مناطق العمليات الحرجة، ولاحظ وا أن البيانات المالية المعدة من وجهة نظر المحاسبة المالية هي في الأساس بيانات تاريخية تقوم بغرض تقييم أصول المؤسسة وخصومها في قائمة المركز المالي إراداتها ومصروفاتها في قائمة الدخل، هذه البيانات المالية تفيد بما حدث داخل المؤسسة خلال فترة محددة أو عدة فترات .

إن استعمال أدوات تحليلية معينة يمكن أن يساعد بفعالية في تحليل القوائم المالي، ويحدد طريقة عمل المنظمة وكيفية سيرها ويركز الاهتمام على المناطق الحرجة التي تحتاج إلى العناية والتحسين وهذه الأدوات تتلخص في الآتي :

- أولا: المقارنات

القوائم المالية هي أساسا مستندات تاريخية جامدة توضح البيانات والمعلومات المرتبطة فقط بفترة زمنية محددة، بالتالي يجب مقارنة بيانات القوائم المالية مع نتائج الفترات الأخرى.

[1] -:الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 147..

➢ ثانيا: النسب المالية

هي لقياس وتقييم تقدم المؤسسة نحو تحقيق أهدافها ومقاصدها ، ومركز المؤسسة المالي عادة يشمل اعتبارين:

- قدرتها على البقاء بسيولتها النقدية قصيرة الأجل؛
- عملها على تحقيق الأهداف المالية والتشغيلية قياسا على نتائج إدارة أصولها وربحيتها.[1]

➢ ثالثا: التحليل الرأسي أو العمودي

يركز هذا النوع من التحليل على تحويل الأرقام الواردة في قائمة المركز المالي وكشف الدخل إلى نسب مئوية تبين الأهمية النسبية لكل مكون من المكونات الخاصة بهذين الكشفين، وهذا يعني أن إجمالي الأصول والخصوم وحق الملكية تتحول من أرقام مطلقة إلى رقم مئوي مساوي إلى 100، % الفائدة من ال هذا تحليل هو تشخيص نوعية النشاط الذي حقق مساهمة في النشاط الإجمالي للشركة من جانب واكتشاف سلوك هذا النشاط وتقييمه من جانب آخر.

➢ رابعا: التحليل الأفقي

يوضح هذا التحليل مدى النمو الحاصل في فقرات قائمة المركز المالي وكشف الدخل ولفترات زمنية قد تكون لسنوات سابقة أو لسنة الأساس، أي بمعنى أن هذا التحليل يحدد نسبة النمو أو الانخفاض في المركز المالي للشركة و ايراداتها، ويطلق عليه في بعض الأحيان بالتحليل المتحرك، لأنه يركز على معرفة اتجاه تطور فقرات القوائم المالية.[2]

1 .مفهوم القوائم المالية

تمثل القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة ، فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققه من نتائج، وتمثل القوائم المالية الناتج النهائي للعملية المحاسبية والتي تصف العمليات المالية للمؤسسة ، وتتعلق كل قائمة مالية بتاريخ معين أو تغطي فترة معينة من نشاط الأعمال، وتلتزم المؤسسات بإعداد اربع انواع من القوائم المالية.[3]

[1] -محمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص 170.

[2] -دنان تايه النعيمي وآخرون ، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2003 ، ص ص46. - 49

[3] -طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ،ص 63.

2 .أقسام القوائم المالية

2.1 .قائمة نتائج الأعمال أو أعمال الدخل

تجهز قائمة الدخل بطريقة تحصر جميع الإيرادات المتعلق ة بفترة زمنية محددة وتحمل إليها جميع المصاريف التي تكبدتها الشركة في سبيل تحقيق هذه الإيرادات والعائدة لنفس الفترة، ويتم تجهيزها على شكل جدول تتدرج به الأرقام بطريقة يمكن معها إبراز مصدر كل رقم فيها بكل وضوح ويحتوي هذا الجدول عادة على ثلاثة أعمدة: واحدا منه للبيان وواحد للمبالغ الجزئية والثالث للمبالغ الكلية، وتوضع الأرقام السالبة عادة بين قوسين.[1]

أ. الإيرادات

تمثل الإيرادات الزيادة الإجمالية في حقوق الملاك الناتجة عن التشغيل أي بيع بضاعة أو خدمات إلى الزبائن، وقد تتضمن أي إيرادات أخرى، مثل: إيجارات مقبوضة وأ فوائد الحسابات في البنوك، وقد تتنوع الإيرادات حسب طبيعة النشاط وغاية الإدارة .

ب. النفقات

أما النفقات فهي تكلفة البضاعة أو الخدمة المباعة ومثالها المشتريات واللوازم والرواتب، وإيجار المبنى أو استهلاكه، والضريبة. والإعلان، والمياه، والكهرباء،

2.2 .قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)

وهي عبارة عن تقرير يتكون من جزأين، يمثل الأول مصادر التمويل في الوحدة المحاسبية، ويشمل الثاني على استخدامات مصادر التمويل ويسمى الأول بالخصوم أو المطلوبات، أما الجزء الثاني يسمى الأصول أو الموجودات. إن طرفي قائمة المركز المالي يجب أن يكونا متساويين في القيمة، تعبيرا عن تأثير القيد المزدوج في المعاملات المدونة في السجلات والدفاتر المحاسبية، وهي بالتالي عبارة عن أسلوب للتجميع والتعبير عن الأموال الاقتصادية، حسب أنواعها ومصادر تكوينها معبرا عنها بشكل نقدي في تاريخ معين، وغالبا ما ينعكس تأثير

[1] -محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ،ص ص69. ،70.

طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية على طريقة تبويب قائمة المركز المالي، حيث ترتب عناصر الأصول في المؤسسة الصناعية حسب صعوبة تحويلها إلى نقدية ثم تنتهي بالأصول الجارية، وما يقال على عناصر الأصول يحسب على عناصر الخصوم.[1]

2.3 .قائمة التغيرات في المركز المالي

قائمة المركز المالي هي التقرير الذي يبين المركز المالي في تاريخ معين، وفي الحياة العملية يتم إعداد التغيرات في المركز المالي بموجب نموذجين هما:

. أ نموذج قائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدمي هذه القوائم ا في لتعرف على الأوضاع المالية للشركة موضوع التحليل، وتأتي أهمية قائمة التدفقات في أنها تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها الشركة خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر من كونه يشكل تدفقا نقديا داخلا للشركة أو خارجا منها، كما أن تقسيم هذه القائمة للتدفقات النقدية يساعد في التعرف على نقاط الضعف ونقاط القوة من حيث قدرة المؤسسة على توليد النقد وهو العنصر الذي يستخدم في تسديد الالتزامات وتمويل التوسعات وتوزيع الأرباح سواء في المدى القصير أو الطويل.[2]

وتحدد هذه القائمة الأثر النقدي لكافة النشاطات ا لتي مارستها المنشأة خلال الفترة الحالية من خلال المقارنة بين رصيد النقد في أول الفترة ورصيده في آخر الفترة، والتعرف على العمليات التي أثرت على النقد.[3]

ب. نموذج قائمة التغيرات في المركز المالي

يجري إعداد هذا النموذج بهدف بيان العلاقة بين الموارد المالية التي تتدفق إلى المشروع واستخدامات هذه الموارد، ويعتبر هذا النموذج تعبيرا عن التغيرات التي تحصل لرأس المال العامل الإجمالي خلال تاريخين مختلفين في الفترة المحاسبية الواحدة، ولذلك فإن التفسير الحسابي لهذه القائمة يتم بموجب الصيغة التالية:[4]

التغيرات في رأس الم ال العامل = مجموع مصادر رأس المال العامل – مجموع استخدامات رأس المال العامل[5]

المطلب الثالث: دور ا لتحليل المالي في خدمة قرار منح الائتمان

[1] - :محمد سعيد عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص .74

[2] -مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ،ص 325 .

[3] سليمان أبو صحة، الإدارة المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، القاهرة، 2009 ،ص 216.

[4] -محمد سعيد عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص .77.

[5] -حسن سمير عشيش، مرجع سبق ذكره، ص 92. ،93

تعتبر أساليب التحليل المالي من أهم وأفضل الأساليب التي تساعد في دعم قرار منح الائتمان البنكي لما تقدمه من مؤشرات تخدم هذا القرار، ومن بين هذه المؤشرات:[1]

• الحكم على قدرة المشروع في تحقيق الأرباح مستقبلا أو المحافظة على الأرباح المحققة حاليا؛

• الحكم على المركز المالي للمشروع ومدى القدرة على سداد الالتزامات عند استحقاقها من حيث السيولة؛

• مدى تحقيق الأهداف المخططة وذلك من خلال مؤشرات تفيد في تقييم الأداء والحكم على أداء الإدارة الحالي؛

• الحكم على درجة استخدام أصول المشروع الاستخدام الأمثل وكذلك استخدام مصادر التمويل على أحسن وجه من قبل الإدارة؛ لذلك يتضح لنا الدور الهام والفعال الذي يلعبه التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار الائتماني، فلولا هذا التحليل لما كان للقوائم المالية المقدمة من المقترض أهمية تذكر للبنك، ولما كان باستطاعته تقييم مقدرة هذا المقترض على سداد التزاماته في الوقت المناسب .

المبحث الثاني: التحليل باستخدام النسب المالية

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الأنواع التقليدية شيوعا في تحليل القوائم المالية، ومن الضروري القول أن النسب المالية التي تستخدم في التحليل ليست هي الغاية في التحليل المالي و إنما هي في الواقع نتائج أو تصورات تعطي الإجابة لكثير من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي والأداء. ورغم أن حساب النسب المالية لا يتطلب إلا قدرا محدودا من الخبرة والمهارة والمعرفة بالبيانات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، إلا أن تفسير تلك النسب وربطها بالأداء يتصف بالصعوبة مما يستوجب من الإدارة المالية بشكل عام والمحلل المالي بشكل خاص الإدراك الجوهري لماهية النسبة وطبيعة العلاقة التي كونتها وتغيراتها خلال الزمن وهذا ما سوف نحاول التطرق إليه خلال هذا المبحث .

المطلب الأول: مفهوم النسب المالية

يمكن تعريف النسب المالية بالعديد من التعاريف نذكر منها:[2]

- النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياسا ما بين بندين من بنود القوائم المالية؛

[1] - :حسن سمير عشيش، مرجع سبق ذكره، ص ص 92. – 99.

[2] -مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة الثانية، دار النشر والتوزيع، عمان، 2009،ص 128 .،127

- النسبة المالية هي عبارة عن العلاقة بين رقمين من أرقام القوائم المالية أحدهما في البسط والآخر في المقام وتشكل العلاقة بينهما مدلولا معينا .

هذا ويمكن التعبير عن النسب المالية في أشكال وصيغ مختلفة يمكن أن نوجزها بمايلي :

1 -النسب التقليدية أو النمطية والتي يمكن الحصول عليها ببساطة من خلال قسمة رقم على رقم آخر؛

2 -المعدلات أو ما يعرف بمعدلات الدورات وهي النسبة بين حقيقتين عدديتين خلال فترة من الزمن ويعبر عنها بالمرات كما هو الحال في معدلات دوران المخزون؛

3 -النسب المئوية

وهي نسب يتم التعبير فيها عن العلاقة بين بندين مئويين .

المطلب الثاني: تقسيم النسب المالية

تصنف النسب المالية على أسس مختلفة ومتعددة فقد تصنف حسب مصادر المعلومات التي تكونت منها النسب أو حسب الهدف من التحليل، أو حسب الأنشطة الاقتصادية للمشروع .

1 -النسب المالية المصنفة حسب مصادر المعلومات وهو التصنيف الذي بموجبه يتم تصنيف النسب إلى ثلاث أقسام[1]:

1-1 نسب قائمة الدخل

وهي النسب التي يتكون فيها البسط والمقام من بنود قائمة الدخل؛

2-1 نسب قائمة المركز المالي

وهي النسب التي يتكون عناصرها من بنود قائمة المركز المالي كما هو الحال في نسبة الأصول المتداولة إلى الالتزامات المتداولة؛

3-1 النسب المختلطة

وهي النسب التي تتشكل من بنود القائمتين(الدخل والمركز المالي)، كنسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية .

1 .مؤيد راض خنفر، مرجع سبق ذكره،ص129.

2 -النسب المالية المصنفة حسب النشاط الاقتصادي للمشروع وهو التصنيف الأكثر استخداما وشيوعا في أوساط المستفيدين والمحللين الماليين حيث يتم بموجبه تقسيم النسب المالية إلى خمس أقسام:

أولا: تحليل السيولة في الأجل القصير

تلجأ المؤسسات المالية والبنوك والدائنون لمثل هذا التحليل، كما يلجأ إليه أصحاب الديون الطويلة الأجل للاطمئنان على قدرة المقترض من تسديد فوائد الديون المترتبة على القروض الممنوحة له، ويعتمد [1]هذا التحليل على تحليل:

1 -نسب التداول

وتأخذ النسبة الصيغة التالية :

نسبة التداول= الأصول المتداولة÷ الالتزامات المتداولة

وتتكون الأصول المتداولة من النقدية وتلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية خلال فترة مالية واحدة، مثل الاستثمارات قصيرة الأجل، الذمم المدينة، المخزون، أما الالتزامات المتداولة فتكون المستحقات والديون التي يتوجب على المؤسسة أن تقوم بسدادها وهي تتكون من: الدائنون، أوراق الدفع، الديون القصيرة الأجل .

وتعبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة الشركة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئة دون الحاجة لتسييل أي أصول ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد .

2 -نسب السيولة السريعة

قد تم تصنيف الأصول المتداولة إلى صنفين: صنف بطئ التحويل إلى سيولة مثل المخزون وصنف سريع التحويل مثل الاستثمارات القصير ة الأجل وهو عادة لا يتعرض إلى خسائر في قيم ته وتأخذ النسبة الصيغة التالية :

[1] -محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ،ص ص 171،172.

نسبة السيولة السريعة =(الأصول المتداولة - المخزون ÷) الالتزامات المتداولة .

وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات القصيرة الأجل خلال أيام معدودة .

ثانيا: نسب الرفع المالي

يقصد بالرفع المالي عملية تمويل احتياجات نشاط الأعمال بواسطة الاقتراض، وهو ما يؤدي إلى رفع القدرة المالية للمقترض ولكن من خلال أموال الغير .

وبالتالي فإن نسب الرفع المالي تقيس المدى الذي وصل إليه الزبون طالب الائتمان في تمويل احتياجاته من خلال أموال الاقتراض كما تبين أيضا مقدرته على تسديد التزاماته طويلة الأجل مثل السندات والقروض ومن هذه النسب[1]:

1-معدلات الاقتراض أو نسبة الديون إلى الحقوق الملكية [2]وتحسب هذه النسبة بالشكل التالي:

نسبة الديون إلى الحقوق= مجموع الالتزامات÷ مجموع حقوق الملكية

وتكون الالتزامات بشقيها القصير والطويل الأجل أما حقوق المساهمين فتكون من رأس المال الأسهم والأرباح المحتجزة والاحتياطات .

وأنه يترتب على ارتفاع هذا المعدل زيادة في درجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك المقرضة للعميل في حالة منحه الائتمان لأنه في هذه الحالة يعتمد على مصادر التمويل الخارجي أكثر من مصادر التمويل الداخلي .

2-نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول [3]ويمكن الحصول على هذه النسبة من خلال الصيغة التالية :

نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول= مجموع الالتزامات÷مجموع الأصول .

حيث مجموع الالتزامات يضم الالتزامات الطويلة والقصيرة الأجل كما تضم الأصول: الأصول المتداولة والقصيرة الأجل و . تبين هذه النسبة الأصول الممولة من القروض وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة فهذا يدل على أن الوضع المالي لطالب الائتمان غير جيد وقدرته على سداد الديون في الآجال الطويلة ضعيفة، وهو ما يجعل المقترضين الجدد يجمحون عن منح القروض لهؤلاء الزبائن

[1] - .تمويل وا 2008 ، ص 96 : ِ عبد الوهاب يوسف أحمد، ال دارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

[2] -. طارق طه ، ادارة البنوك و تكنولوجيا و المعلومات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2006،ص 414.

[3] .مؤيد راضي رخنف ، مرجع سبق ذكره، ص 135.

- 3 . نسبة تغطية الفوائد

ويمكن احتسابها من خلال الصيغة التالية [1]:

نسبة تغطية الفوائد= صافي الربح قبل الفائدة والضريبة÷ فوائد القروض .

تساهم هذه النسبة بشكل مهم في دراسة مدى قدرة الزبون على سداد فوائده السنوية، حيث يظهر من خلالها عدد المرات التي يمكن تغطية الفوائد من صافي الدخل (الربح قبل الفائدة والضريبة). حيث المؤشر العالي لهذه النسبة يبين قدرة المؤسسة العالية على تسديد فوائد القروض السنوية دون أي إرباك للأنشطة المختلفة في المؤسسة . **ثالثا: تحليل الربحية**

يعتبر تحليل الربحية باستخدام النسب المالية من أهم أشكال التحليل المالي والمحاسبي وأكثرها انتشارا، حيث يلجأ إليه تقريبا كل أصحاب الصلة بالمشروع من إدارة ومقترضين... ويلجأ هؤلاء إلى تحليل الربحية نظرا لأهمية الربح فهو سبب قيام المؤسسات وإستمراريتها.

-1 . نسبة الربحية المرتبطة بالمبيعات

وتظهر مدى كفاءة المشروع في مزاولة النشاط الذي قام أساسا من اجله من خلال تحديد الهامش الذي يوفره من مبيعاته بعد تغطية تكاليف تلك المبيعات فقط، وبالتالي تحديد الربح المتاح لتغطية نفقات التشغيل الأخرى الخاصة بالمشروع مثل: مصاريف البيع والتسويق والمصاريف الإدارية ويعبر عن مجمل[2]ربح العمليات بالعلاقة التالية :

نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات = مجمل الربح / صافي المبيعات

-2نسبة الربحية المرتبطة بالاستثمارات

وهي نسب تربط بين صافي الربح والاستثمارات وتتمثل في

2-1 : نسبة صافي الربح إلى الأصول ويقيس فعالية المشروع في توليد الربح من استثماراته بغض النظر عن طريقة تمويل هذه الاستثمارات سواء كانت ذاتية أم عن طريق الاقتراض ويتم تحديد ذلك بنسبة صافي ربح النشاط المحقق في الدورة إلى مجموع الأصول الصافية التي أسهمت في تحقيقه أي :

العائد على الأصول= صافي الربح÷ مجموع الأصول

[1] -طارق طه، مرجع سبق ذكر ه، ص 416 .

[2] -حسين شيخ محمد، دور النسب المالية في تقويم أداء المشروع الاقتصادي، مجلة جامعة تشرين، سوريا، سلسلة علوم الاقتصادية .والقانونية المجلد 29 العدد2 ،2007 ،ص 140 .

تعد هذه النسبة بشكلها هذا من أفضل النسب التي تستخدم لقياس ربحية المشروع فهي تعكس كفاءة المشروع التشغيلية لا كفاءته المالية، فضلا عن أنها تستبعد أثر اختلاف الهيكل التمويلي فبسطها ومقامها لا يتأثران بكيفية تمويل المشروع لأصوله، وبصفة عامة يعكس انخفاض هذا المعدل ضعف القدرة الكسبية للمشروع من استثماراته وكلما ارتفع كان المشروع في وضع أفضل.

2-2 . نسبة العائد على حقوق الملكية هي نسبة من نسب الربحية المرتبطة بالاستثمارات حيث يتم بموجبها الربط بين صافي الربح المحقق خلال فترة ما وبين حقوق الملكية لنفس الفترة وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالية:

العائد على حقوق الملكية= صافي الربح÷حقوق الملكية [1].

ويتم تجنب بند المخزون نظرا لكونه من اقل عناصر الأصول المتداولة سيولة، وكذلك لصعوبة تصريفه خلال وقت قصير دون تحقيق خسائر.

-2-3 . العائد عل رأس المال المستثمر

ويتم بموجب هذه النسبة الربط بين صافي الربح ورأس المال المستثمر، وتتخذ النسبة الصيغة التالية :

العائد على رأس المال المستثمر = صافي الربح ÷ رأس المال المستثمر

. ويقصد برأس المال المستثمر كل الأموال المتوفرة في المؤسسة سواء تلك التي يوفرها أصحاب المؤسسة أو المقرضين، حيث تقيس النسبة كفاءة الإدارة في استغلال هذه الأموال، ويحسب رأس المال المستثمر بإحدى الطريقتين :

إما بجمع الالتزامات الطويلة الأجل وحقوق الملكية أو بجمع رأس المال العامل الإجمالي الأصول الثابتة[2]

-3 .نسبة النقدية

تدرس هذه النسبة مقدار ما يتوفر من النقدية والأصول شبه النقدية (الاستثمارات في الأوراق المالية) لسداد الالتزامات المتداولة ويمكن احتسابها من خلال الصيغة التالية [3] :

نسبة النقدية=النقدية والأصول شبه النقدية÷الالتزامات المتداولة .

[1] -محمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص 174.
[2] -حمزة محمودي الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ،ص .96
[3] -مؤيد راضي خنفر، مرجع سبق ذكره، ص 132.

ويجب الإشارة هنا أن المحللين الماليين لا يعتمدون بشكل أساسي على مؤشرات هذه النسبة لأنه عند ارتفاع النسبة بشكل كبير قد يعطى مؤشرا على فشل هذه المؤسسة في استغلال أموالها .

رابعا: نسب النشاط

تقيس هذه النسب كفاءة استخدام الإدارة للموارد المتاحة للمؤسسة وذلك بإجراء مقارنة بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الأصول وتساعد هذه النسب على اكتشاف مواطن القوة والضعف في العمليات المؤسسة

-1 . نسب دوران المخزون

إن بقاء المخزون لفترة طويلة في المخازن يتعارض مع هدف الربحية حيث كلما بقي أكثر تحملت المؤسسة تكلفة إضافية لذلك تسعى الإدارة إلى تسريع معدل الدوران ومن بين النسب التي يعتمد عليها المسير المالي لاكتشاف مدة الدوران ومعدل الدوران لمختلف المخزونات هي :

مدة دوران المنتجات التامة= متوسط المخزون للمنتجات التامة÷تكلفة الوحدات المنتجة×360 = ×× يوم

معدل دوران المنتجات التامة= تكلفة الوحدات المنتجة÷ متوسط المخزون من المنتجات التامة=××دورة

- 2بالنسبة للمدينين

وتتمثل في حساب متوسط فترة التحصيل للعملاء :

متوسط فترة التحصيل للعملاء=(العملاء+أوراق القبض) ÷ المبيعات الآجلة السنوية×360

معدل دوران العملاء=المبيعات الآجلة السنوية (÷ العملاء+أرواق القبض)

3.بالنسبة للموردين :

متوسط فترة الائتمان=(الموردين+أرواق الدفع) ÷ المشتريات الآجلة السنوية×360

معدل دوران الموردين=المشتريات الآجلة السنوية ÷ (الموردين+أوراق الدفع)

و كلما كان معدل دوران المدينين أكبر من معدل دوران الدائنين كان ذلك في صالح الشركة.

4-معدل دوران الأصول

-معدل دوران الأصول الثابتة= رقم الأعمال÷الأصول الثابتة؛

-معدل دوران الأصول المتداولة= رقم الأعمال ÷ الأصول المتداولة؛

-معدل دوران الأصول= رقم الأعمال÷مجموع الأصول

. تقيس هذه النسب مدى مساهمة هذه الأصول سواء كانت أصول ثابتة أو متداولة في ربحية نما بمردوديته [1]

خامسا: نسب السوق

وهي النسب الخاصة بالأسهم وتشمل النسب التالية :[2]

- 1 :عائد السهم العادي تبين النسبة الربح الذي يتحقق عن كل سهم عادي خلال الفترة المالية وتعتبر هذه النسبة من أهم نسب السوق ويلجأ إليها المستثمرين الحاليين والمرتقبين. وتعبر عنها بالصيغة التالية :

عائد السهم العادي= (صافي الربح بعد الضريبة- أرباح الأسهم الممتازة ÷) عدد الأسهم العادية

- 2 . توزيعات السهم العادي

تقيس النسبة المقدار النقدي الذي يقبضه المساهم العادي مقابل كل سهم يمتلكه من أسهم شركة معينة وتستخدم الصيغة البسيطة التالية لاحتسابها .

توزيعات الأسهم العادية÷عدد الأسهم العادية وهي من النسب التي تعزز مكانة الشركة في السوق

- 3نسبة توزيعات الأرباح

وتعكس هذه النسبة سياسة الشركة في توزيع الأرباح ويعبر عنها بالعلاقة التالية :

نسبة توزيعات الأرباح= التوزيعات النقدية المعلنة عنها÷ صافي الربح بعد الضريبة .

ويفضل أن تكون هذه النسبة ثابتة ومستقرة على مر السنوات

- 4 . نسبة سعر السهم إلى ربحيته أو عائده

[1] -إيهاب محمد أحمد أبوخزانة، نموذج مقترح لقياس مخاطر الائتمان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية2007 ،ص .5

[2] -فيصل جميل السعايدة، نضال عبد الله فريد، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2004 ،ص ص 146،147.

وتبين هذه النسبة العلاقة بين سعر السهم في السوق وعائده، ويلجأ لهذه النسبة محللي الأسواق المالية والمتعاملين فيها خاصة عندما ينوون اتخاذ قرارات شراء وبيع الأسهم حيث تعكس المؤشرات العالية لهذه النسبة ثقة المستثمرين باستمرار ونمو المؤسسة وبالتالي ارتفاع الأسعار السوقية لأسهمها.

- 5 . نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم

تحسب من خلال الصيغة التالية:

السعر السوقي السهم÷ القيمة الدفترية للسهم،

حيث : القيمة الدفترية=حقوق المساهمين÷عدد الأسهم العادية

وتحتسب هذه النسبة بالمرات، حيث الحصول على نسبة عالية مؤشر جيد يعني أن نظرة المستثمرين وتقييمهم لأداء المؤسسة جيد، مما انعكس على ارتفاع السعر السوقي للسهم .

.المطلب الثالث: عيوب استخدام النسب المالية

رغم أهمية التحليل النسبي الذي يشكل محور الاتجاه التقليدي في تقييم الأداء المالي وشيوعه وانفراده كأسلوب من أساليب الإدارة المالية في الشركات والبنوك في تقييم الأداء وبالتالي تقييم قرارات الإدارة المالية، إلا أن هذا الأسلوب لا يخلو من بعض الانتقادات المالية في تقييم الأداء .

ومن أهم الانتقادات هي:

-يتم استخراج الكثير من النسب المالية باستخدام الأرقام الواردة في قائمة المركز المالي للمؤسسة في لحظة زمنية، و لكن كثيرا ما تحدث تغيرات سواء قبل إعداد قائمة المركز المالي أو بعدما تجعل الحكم على أداء الشركة وقتي مرهون بهذه اللحظة الزمنية؛

-إن المعالجة المحاسبية لبعض عناصر قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل تؤثر تأثيرا كبيرا على النسب المالية المستخرجة مثل معالجة الاهتلاك أو تسعير بعض العناصر أو تقييم

المخزون وغيرها وبالتالي فإن اختلاف أسلوب وطريقة المعالجة تؤدي إلى اختلاف نتائج النسب المالية وبالتالي اختلاف أسلوب استخدامها في تقييم الأداء .[1]

-تؤثر المعالجة المحاسبية لأي بند من بنود قائمة المركز المالي على نتيجة التحليل فما قد يعتبر أصلا متداولا، يعتبر البعض الآخر أصلا ثابت وبالتالي قد نصل إلى نتيجتين مختلفتين تماما من ميزانية واحد ة؛

-تعد القوائم على أساس ثبات قيمة النقود، والتحليل على أساس هذه الفرضية مضللا، خاصة في أوقات تدهور قيمة النقود [2].

المبحث الثالث: الطرق الحديثة لقياس مخاطر الائتمان:

في وقت تعرف فيه الحياة الاقتصادية تطورا سريعا وطلب ا متزايدا على التمويل يعتبر عنصر المخاطرة من أكثر اهتمامات الدراسات الأكاديمية والمهنية التي تعمل جاهدة على التقليل منه إلى أدنى حد ممكن مما يزيد من فرص الحصول على الأرباح، وفي ظل هذه الظروف تعمل البنوك بإمكانيات محدودة وأساليب كلاسيكية في التنبؤ بمخاطرة القرض كالتحليل المالي، في حين تستخدم مختلف البنوك العالمية بعض الطرق الإحصائية الحديثة والمساعدة في اتخاذ القرارات والتي حققت نتائج مشجعة وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: طريقة القرض التنقيطي :

1.مفهومها : هي آلية للتنقيط تعمل على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة

[1] -حمزة محمود النربيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004 ،ص 218.
[2] -عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، مدخل إلى اتخاذ القرار، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2007 ،ص ص 131،132.

المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو التنبؤ المسبق بحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها [1] .

وظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي وهي اليوم معروفة لدى سائري مطبقي مالية المنظمات: محللين، خبراء محاسبين لهذا سوف (2(نتعرض إلى تلك النماذج على النحو التالي:[2]

2 :نماذج التنبؤ بالفشل المالي Altman 1974 : :

يقوم هذا النموذج على خمس متغيرات أساسية مستقلة يمثل كل منها نسبة مالية من النسب المتعارف عليها ومتغير تابع Z(، (ويعبر عن هذا النموذج في صورة رياضية كما يلي:[3]

$$Z = 0,012X1 + 0 ,014X2+ 0,033X3+ 0,006X4+ 0,010X5$$

X1صافي رأس المال العامل ÷ مجموع الأصول؛

: X2رصيد الأرباح المحتجزة ÷ مجموع الأصول؛

: X3ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب ÷ مجموع الأصول؛

: X4القيمة السوقية للسهم ÷ مجموع الخصوم؛

: X5المبيعات ÷ مجموع الأصول؛

: Zدليل أو مؤشر الاستمرارية .

وبموجب هذا النموذج تصنف المؤسسات إلى ثلاث فئات وذلك حسب قدرتها على الاستمرارية بموجب نقطة قطع( ) Z قدرها 99. ,2 –

[1] -مزياني نور الدين وآخرون، مداخلة بعنوان"أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك"، ملتقى وطني سادس حول: استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة سكيكدة، - 27 28 جانفي 2009.

[2] -منير شاكر محمد وآخرون، مدخل صناعة القرارات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005 ،ص ص 180-182.

[3] -سيير المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية" الملتقى الدولي السنوي السابع، حول: إدارة المخاطر " : كمال رز يق، مداخلة بعنوان واقتصاد المعرفة، الأردن16 - 18 أفريل ، 2009.

في حالة, : 2 99 > Z : فالمؤسسة ناجحة وقادرة على الاستمرار؛

–في حالة : 81,1 , 2 : 99 > Z <فالمؤسسة يصعب تحديد وضعيتها؛ –

-في حالة: 81,1 < Z فالمؤسسة فاشلة ويحتمل إفلاسها .

هذا وقد أثبت هذا النموذج قدرته على التنبؤ بحوادث الإفلاس في حدود 82 %قبل سنة من حدوثه وبنسبة 58 %قبل سنتين من وقوعه.

نموذج. Kida 1981:

لقد بني هذا النموذج أيضا على خمس نسب مالية رئيسية ليأخذ الشكل الرياضي التالي:[1]

: Z = 1,042X1 + 0,24X2- 0,461X3- 0,463X4+ 0,27 X5:

X1 صافي الربح بعد الضريبة ÷ مجموع الأصول

X2 :حقوق المساهمين ÷ مجموع الخصوم

X3ا: لأصول المتداولة÷ الخصوم المتداولة

: X4المبيعات ÷ مجموع الأصول؛

X5 النقدية ÷ مجموع الأصول .

يعتبر هذا النموذج المؤسسة فاشلة عندما تكون قيمة (Z)سالبة وقد أثبت هذا النموذج قدرة تنبؤية بحوادث الإفلاس قدرها 90 %قبل سنة من حدوث واقع الإفلاس.

نموذج 3.2 Booth 1983 :

- أجريت الدراسة التي اشتق منها Booth نموذجه الخاص في بريطانيا وقد مزج هذا الباحث بين أسلوبين في التحليل المالي هما: النسب المالية وتحليل المكونات القائمة على مقاييس

[1] - محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008 ،ص 176 .،175

المعلومات، ذلك ما حسن من القدرة التنبؤية للنموذج لتصل إلى حوالي 95 %قبل سنة من حدوث واقع الإفلاس.[1]

. 4.2 نموذج Argenti 1976 : .

وهو نموذج يجمع بين أسلوبين التحليل المالي وأسلوب تحليل المخاطر، ويعتمد معايير مختلفة ان كان يعطي للثانية وزن لتقييم حالة الشركة المقترضة تجمع بين المؤشرات المالية والنوعية والوصفية وزن أكبر، كما يؤخذ عليه أنه يركز على ظروف الشركة المقترضة فقط ويهمل العوامل الأخرى المرتبطة بالبيئة من حولها وحسب هذا النموذج تمر الشركة الفاشلة عادة بالمراحل التالية [2] :

حدوث العيوب التي قد تقود إلى حدوث الأخطاء والتي يترتب عليها ظهور أعراض الفشل والتي باستفحالها تؤدي إلى حدوث الفشل الفعلي ممثلا بالتصفية أو بالإفلاس، وفي مجال التطبيق الفعلي للنموذج تعطى لكل مرحلة من المراحل الثلاث الأولى المؤدية إلى الفشل علامة تتناسب مع وزنها النسبي والمحدد في النموذج كمايلي:

العيوب وزنها النسبي ؛43

-الأخطاء وزنها النسبي ؛45 –

الأعراض وزنها النسبي ؛12

ليكون المجموع في الأخير 100 نقطة

2.5 . نموذج Sherrod 1987

أو ما يعرف بالنظام الكمي :يعتبر هذا النموذج امتداد لجهود مجموعة الباحثين الذين سبقوه في هذا الميدان لكن ميزة هذا النموذج تتمثل في مصممه الذي أوجد نوعا من العلاقة بين درجة مخاطرة

[1] - حسين بلعجور، رابح بوقرة، مداخلة بعنوان: "إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر"، المؤتمر العالمي الدولي السابع، حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن - 15 18 أفريل 2009 ،ص . 12

[2] - محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 1999 ،ص 385.

القرض من جهة وتحديد نوعيته من جهة أخرى وذلك كأساس لتسعير القرض ومن تقييم نوعية أو جودة محفظة القروض في البنك جميعها كوحدة . إن هذا النموذج بني على النسب التالية:

جدول رقم01:(جدول متغيرات النظام المفتوح:

الرقم	النسبة	نوعها	وزنها النسبي النقاط
1	رأس المال العامل÷ مجموع الأصول	مؤشر سيولة	0,18
2	الأصول المتداولة÷ مجموع الأصول	مؤشر سيولة	0,9
3	صافي حقوق المساهمين÷ مجموع الخصوم	مؤشر ملاءة	5,3
4	صافي الربح قبل الضريبة÷ مجموع الخصوم	مؤشر ربحية	0,2
5	مجموع الأصول÷ مجموع الديون	مؤشر ملاءة	2,1
6	صافي حقوق المساهمين÷ مجموع الأصول الثابتة	مؤشر ملاءة	1,0

المصدر: بن عي شي عمار بن عيشي بشير،مداخلة بعنوان"أهمية التشخيص المالي في التنبؤ بالتعثر المالي" ملتقى وطني حول "التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية"،جامعة سوق أهراس،22،23/ /05 2012 ، ص .09

وتتحدد الفئة التي سيصنف فيها القرض عن طريق ضرب كل نسبة من نسب السنة في معاملها لتمثل الحصيلة الإجمالية للنقاط الممثلة لأوزان هذه النسب مؤشرا للجودة سيتخذ كأساس لتصنيف القروض فإذا رمزنا لهذا المؤشر (i)لأمكن ترتيب القروض البنكية التي تكون منها المحفظة تنازليا حسب جودتها في خمس فئات رئيسية كما في الجدول التالي:

جدول رقم 02 :(تصنيف القروض حسب درجة مخاطرها:

الرقم	فئة القروض	مؤشر الجودة i
01	فئة أولى: قروض ممتازة عديمة المخاطرة	25 ≥ i
02	فئة ثانية: قروض قليلة المخاطرة	20 ≥ i > 25

03	فئة ثالثة: قروض متوسطة المخاطر	5 ≥ i > 2
04	فئة رابعة: قروض مرتفعة المخاطر	5 ≥ -i> 5
05	فئة خامسة: قروض خطرة جدا	5 < - i

المصدر: بن عي شي عمار وبن عيشي بشير ، مرجع سبق ذكره، ص .09

من بيانات هذا النموذج الواردة في الجدولين يتبين لنا مايلي:[1]

– إن الوزن الأكبر للنسب المالية التي يتكون منها النموذج هو من نصيب النسب التي تقيس مدى قدرة العميل على السداد وهي نسب السيولة ونسب الملاءة في حين لم يشمل النموذج إلا على نسب مالية واحدة من نسب الربحية وهذا الأمر منطقي على أساس أن الهدف الرئيسي للنموذج هو تقويم المركز الائتماني للزبون من جهة قدرته على السداد ؛

–إن المؤشر(i (هو مؤشر جودة القرض يسير باتجاه عكسي لاتجاه المخاطرة، بمعنى أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على انخفاض درجة المخاطرة المتصلة بالقرض والعكس صحيح؛

–إن النماذج الكمية السابقة تصلح لاتخاذ قرارات الإقراض قصيرة الأجل، بينما هناك النموذج الذي يبنى على مؤشرات ذات طبيعة نوعية والذي يصلح لاتخاذ قرارات الإقراض طويلة الأجل.

. 2.6النموذج النوعي الوصفي :

يعتمد هذا النظام لتصنيف مخاطر الائتمان على مجموعة من المعايير والمتغيرات الأخر ى بخلاف الوضع المالي للمقترض، ويمكن حصر هذه المتغيرات في ستة عناصر رئيسية أعطى لكل منها وزن نسبي كما هو موضع في الجدول التالي: **جدول رقم 03 :(عناصر تصنيف القروض المصرفي:**

العناصر	الوزن النسبي
الصناعة التي تعمل فيها الشركة	10%
المركز التنافسي للشركة	15%
الأداء التشغيلي	20%

[1] - : محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،عمان، الأردن، 2003 ، ص 39.

التدفق النقدي	25%
الوضع المالي	15%
الإدارة	15%
المجموع	100%

المصدر: محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 398.

ووفقا للمعايير المشار إليها تصنف القروض المصرفية إلى 6 فئات استثنائي أو عديم المخاطرة، ممتاز قليل المخاطرة، جيد بمخاطر عادية أو متوسطة، مقبول بمخاطر ضمن المستوى المقبول إلى حد ما، ضعيف بمخاطرة مرتفعة، دين معدوم بمخاطر مرتفعة(1)جدا [1].

3-مزايا وعيوب طريقة القرض التنقيطي:

1.3. مزايا طريقة القرض التنقيطي :

سهولة وسرعة استعمال هذه الطريقة في اتخاذ القرار يؤدي إلى توفير الوقت وتخفيض تكاليف دراسة ملفات القروض؛

-يتم اختيار المتغيرات بطريقة إحصائية دقيقة عكس الطريقة الكلاسيكية التي تختار المتغيرات بطريقة عشوائية؛ -تعتبر أداة لمراقبة صحة القرارات المتخذة بشأن أي طلب قرض.

2.3. عيوب طريقة القرض التنقيطي : تعتمد طريقة القرض التنقيطي على معادلة خطية وبالتالي قد تكون مقيدة في تطبيقها؛

- بما ن الأوضاع الاقتصادية متبدلة ونشاط المؤسسة يتميز بالديناميكية فإن المعايير المستعملة للتمييز قد تتغير، وهذا ما يفرض ضرورة تعديل النموذج في كل مرة دعت الحاجة إلى ذلك [2] .

المطلب الثاني: طريقة رجال القرض)Men- Crédit:)

ظهرت هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم Men- Crédit والذي يقصد به رجال أخصائيون في دراسة القروض البنكية يقومون باتخاذ قرار منح القروض البنكية اعتماد على مبدأ أساسي هو إضافة بعض المؤشرات المالية التي يتم مقارنتها مع نسب مثالية محددة مسبقا بطريقة إحصائية بعد دراسة معمقة بالإضافة إلى إعطاء كل عامل ترجيحا خاصا به تحدد قيمته من خلال تجربة مسيري القروض ليتم في الأخير تنقيط كل مؤسسة أرادت التقييم.

[1] - محمد مطر مرجع سابق ، ص ص398،397.

[2] -: http:// vb. Arabsaate.com/shouthread.php ?t=530884 ,pm :18 :49,07-03-2013.

الجدول رقم 04 :(نسب الوضعية المالية:

الرقم	النسب	معاملات الترجيح
R1	قيم قابلة للتحقيق+ قيم جاهزة/ ديون قصيرة الأجل	% 25
R2	أموال خاصة / ديون طويلة الأجل+ ديون متوسطة الأجل	% 25
R3	موال خاصة / قيم ثابتة صافية	% 10
R4	رقم الأعمال السنوي/ المخزونات	% 20
R5	رقم الأعمال / مجموع الحقوق على الزبائن	% 20

المصدر: سليم بن يوسف، مرجع سبق ذكره

.بعد ذلك يتم مقارنة كل نسبة من النسب الخمس السابقة مع نسب مثالية استخرجت بطرق إحصائية من مؤسسات ذات نفس النشاط. ومنه يتم بعد ذلك تحديد النتيجة النهائية وفق العلاقة التالية:

$$N=\sum_{i=1}^{n} \frac{ai}{Rio} Rij$$

N : النتيجة النهائية للمؤسسة المدروسة؛

ai : معامل الترجيح المرتبط بالنسبة؛

Rij : النسبة i للمؤسسة المدروسة؛

Rio :النسبة المثالية . إذن نستطيع القول أن المؤسسة المثلى هي التي يكون تنقيطها مساويا ل100 % .

ومنه يمكن الحصول على الحالتين التاليتين :

الحالة الأولى%: $N \leq 100$:الوضعية المالية للمؤسسة المدروسة جيدة؛

–الحالة الثانية%: $N > 100$:الوضعية المالية للمؤسسة المدروسة غير جيدة

. 2مزايا وعيوب طريقة رجال القرض:

لهذه الطريقة مزايا كما لها عيوب يمكن إيضاحها كالتالي:

. 2.1 مزايا طريقة ر جال القرض :

ما يميز طريقة رجال القرض هو الشمولية في دراستها لوضعية العميل الطالب للقرض حيث أ نها لا تقتصر على العامل المالي فقط بل تعدت إلى عاملين آخرين مكملين له فالعامل الاقتصادي يسمح بالتنبؤ بالصعوبات التي ستواجهها المؤسسة مستقبلا ولا يمكنه التحكم فيها أما العامل الشخصي فإنه يعكس أداء المسيرين ومهاراتهم وبالتالي أضافت هذه الطريقة عوامل نوعية إلى جانب العوامل المالية السابقة والتي بإمكانها أن تزيد من درجات ثقة النتائج المتحصل عليها .

كما أن هذه الطريقة لا تفصل في نتائج المتغيرات المستعملة وتأخذ ها جملة واحدة، بالإضافة إلى كو ن هذه الطريقة تقدم نموذجا جاهز لا استعمال مباشرة فهي توفر للبنك بذلك جهدا للبحث عن نموذج مثلما يتم في طرق أخرى .

. 2.2-عيوب طريقة رجال القرض :

تواجه هذه الطريقة صعوبات كثيرة في التطبيق خاصة في الدول النامية ومن بينها الدول العربية ويمكن حصر هذه العيوب كالتالي:

- عدم توفر نظام معلوماتي كفيل بتقديم المعلومات اللازمة الخاصة بالعامل الشخصي والاقتصادي والتي يمكن إيجادها في ملفات طلب الاقتراض؛
- هناك مشكل آخر يتمثل في صعوبة إيجاد نسب حقيقية والتي يمكن على أساسها استخراج النسب المثالية؛
- رغم اختلاف طبيعة نشاط المؤسسات إلا أن هذه الطريقة تحلل جميع المعلومات على أساس نموذج واحد.

المطلب الثالث : طريقة الأنظمة الخبيرة. 1 :experts Ssystems

1.مفهومها:

تعتبر نظم الخبرة أحد فروع الذكاء الاقتصادي وهي نظم تعتمد على حاسوب يحتوي معرفة خبير أو مجموعة من الخبراء في مجال معين، ويمكن توظيف هذه المعرفة في الإرشادات أو اتخاذ القرارات فيما يخص المشاكل التي لا تتوفر على حلول، ويعرف النظام الخبير بأنه برنامج معلوماتي يحاكي التفكير المنطقي لخبير بشري في مجال معين للمعرفة، ويمكن للنظام الخبير أن يكون نظاما لاتخاذ القرار أو نظام للمساعدة في اتخاذ القرارات أو نظام للمساعدة على التعلم، ويعرف النظام الخبير أيضا بأنه عبارة عن برنامج معلوماتية يحاكي البرهنة

المنطقية لخبير بشري في مجال معرفي معين حسب استعماله[1] .وتوجد أنواع مختلفة للنظم الخبيرة التي تساعد على التسيير مثل:[2]

- instrument texas de manager crédit :

نظام خبير يهتم بمعالجة المعلومة المحاسبية فبإمكانه تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة حيث يتم استعماله من طرف البنوك لتقييم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها؛

- instrument texas prode finex

نظام خبير للتحليل المالي يتكون من أربعة مائة قاعدة موجهة لاستعمالات البنوك والإدارة المالية.

. 2 أسباب تصميم الأنظمة الخبيرة :

هناك جملة من الأسباب التي كانت وراء تصميم مثل هذا النوع من الأنظمة أهمها:

• وجود خبرة ان درة لشخص أو مجموعة أشخاص يتوقف عليها عمل المنشأة أو المنظمة ككل لذلك يتطلب إبقاؤها أو تطويرها من بعد وفاة الشخص أو هؤلاء الأشخاص تصميم نظام خبير باستخدام. إمكانيات الحاسبات لسد مثل هذه الخبرة؛

•وجود تطور هائل للعلم والمعارف ونظر ل ا محدودية الأشخاص المتخصصين بهذه المعارف وصعوبة استيعاب كل ما يطرح في تلك المجالات لذا يتطلب تصميم نظام خبير تخز ن به هذه التطورات والمعلومات كافة ؛ [3]

•إمكانية الاستفادة منها في أماكن متعددة في المجالات التي تخصص لها مما يقلل التكاليف والجهد والسرعة في التنفيذ؛

•تساعد هذه الأنظمة على خلق الأفكار والاستنتاجات الجديدة لدى العلماء المتخصصين؛

•استخدام هذه النظم أصبح حقيقة فلابد من استخدامها من قبل الإدارة لغرض اتخاذ قرار دقيق وصائب من خلال التحاور فكرا وأسلوبا. [4]

. 3 .مكونات نظم الخبرة : يتكون النظام الخبير من المكونات التالية

[1] - لمين علوطي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها على تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير تخصص إدارة أعمال، الجزائر 2003 - 2004 ، ص 122.

[2] - شادر سعاد، مساهمة الأنظمة الخبيرة في عملية اتخاذ القرار في المؤسسة ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير تخصص إدارة أعمال، الجزائر 2003 - 2004 ، ص 76

[3] - مراد رايس، أثر تكنولوجيا المعلومات على الموارد البشرية في المؤسسة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، الجزائر، 2005 -2006 ،ص .94

[4] - علاء السالمي وآخرون، أساسيات نظم المعلومات الإدارية،دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ، 2004 ،ص .25.

3.1. :قاعدة المعرفة :

نموذج معرفة إنسانية وجزء من النظام الخبير يعتمد على الحقائق متمثلة بمجموعة تعريفات، فرضيات، معايير واحتمالات تصف منطقة المشكلة، وعلى أسلوب تمثيل المعرفة ممثلا بمجموعة من القواعد والافتراضات المنطقية والرياضية والتي تصف كيف أن الحقائق متناسبة معا وفي حالة منطقية .ويتم جمع واشتقاق هذه المعرفة من الخبير من خلال التقنيات التي يستخدمها مهندس المعرفة؛

3.2.موارد البرمجيات :

تحتوي موارد البرمجيات على مجموعة برمجيات النظام الخبير وهي:

أ-محرك الاستدلال برمجية للبحث في محتويات قاعدة ال معرفة في سياق وتسلسل دقيق، تقوم بمزج ومقاربة الحقائق التي توجد في الذاكرة عند الاستشارة في مسألة ما، ومقارنة المسألة المعروضة ونقلها من خلال وحدة الحوار، وربطها مع قواعد المعرفة المخزنة لديه لتوليد حل للمشكلة واختيار النصيحة المناسبة؛

.ب برامج واجهة المستخدم هي البرمجيات التي تسهل للمستخدم التفاعل مع النظام الخبير، والتخاطب معه، إذ يستطيع المستخدم من خلالها إدخال المعلومات والتعليمات إلى النظام وتوجيه الأسئلة وتلقي الإجابات، وغالبا ما تهدف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي إلى تزويد واجهة المستخدم باللغات التي تمكن المستخدم من التفاعل بسهولة مع النظام

3.3. .واجهة المستخدم يتلقى المستخدمون لل نظام الخبير نصائح الخبرة من محطات العمل المختلفة، ويملك النظام الخبير البرمجيات إلى تخاطب المستفيد بلغته الخاصة، كما زودت البرمجيات في النظام الخبير بخدمة تفسير الاستدلال، وهي برمجية تعمل من خلال عرض حقائق وقواعد المعرفة التي استخدمها النظام الخبير (1(للتوصل إلى النصيحة المقدمة، وهذا يؤدي إلى زيادة ثقة المستخدم في النظام الخبير.[1]

4-مزايا وعيوب نظم الخبرة

4.1. : مزايا نظم الخبرة:

زيادة الإنتاجية: فالنظم الخبيرة يمكنها أن تعمل بشكل أسرع وأدق من العنصر البشري[2]

؛ –زيادة الجودة: يمكن أن تزيد ES الجودة عن طريق توفير نصيحة منسقة وتقليل معدل الخطأ؛

[1] - فايز جمعة النجار، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الثالثة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ، 2010 ،ص ص172،173.
[2] - إيفرام توربان، نظم دعم الإدارة، دار المريخ للنشر،المملكة العربية السعودية،2000 ، ص ص 636 ، 637.

–الحصول على الخبرة النادرة : فالنظم الخبيرة لا تقف عند حد معالجة البيانات، بل تستحوذ على المعرفة النادرة والخبرات المتميزة لدى الخبراء في مجال معين ثم توفرها بشكل يسمح للآخرين باستخدامها بسهولة؛

–المرونة: فبناءا على نوع المدخلات من المعلومات تتحدد القواعد المستخدمة في حل المشكلات؛

–نقل المعرفة إلى مواقع بعيدة: أحد الفوائد الممكنة هي سهولة نقله عبر الحدود الدولية، للدول النامية التي لا تستطيع أن تدفع أتعاب الخبراء من العنصر البشري .

4.2. .عيوب نظم الخبرة:

ورغم المزايا العديدة التي تتمتع بها النظم الخبيرة إلا أن هناك العديد من العيوب ومجالات القصور التي تتصف بها هذه النظم، الأمر الذي يحد من انتشار استخدامها وتتمثل هذه العيوب في الآتي:[1]

– أن المعرفة النادرة التي غالبا ما تشتمل عليها النظم الخبيرة، قد لا تكون متاحة بسهولة في العديد من المجالات؛

–أن الخبرة المتميزة قد يصعب الحصول عليها من الخبراء في بعض الأحيان، كما أن لكل خبير مدخله في التعامل مع المشكلات؛

–أن مستخدمي النظم الخبيرة لهم قدرات معرفية محدودة لا تمكنهم من الاستفادة الكاملة بإمكانيات هذه النظم

خلاصة

في هذا الفصل تطرقنا إلى الطر ق الكلاسيكية لقياس مخاطر الائتمان من خلال ضبط مفهوم التحليل المالي واستعمالاته وأهميته وأنواع القوائم المالية الداخلة في عملية التحليل المالي وهذه المعلومات يجب أن تتبع سياسة الوضوح الكامل وتظهر جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع مثل البنك في حالتنا وأيضا تطرقنا في المبحث الثاني إلى التحليل باستخدام النسب المالية فهذا التحليل يعتبر من أكثر أدوات التحليل المالي شهرة وأكثرها استخداما على نطاق واسع ولكن مع التطورات الحاصلة وتزايد الاعتماد على التكنولوجيا ظهرت طرق حديثة أكثر سهولة ونجاعة حاولنا حصرها في المبحث الثالث من خلال التطرق

[1] -أحمد فوزي ملوخية، نظم المعلومات الإدارية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2009 ،ص 294.

إلى القرض التنقيطي ورجال القرض والأنظمة الخبيرة وسوف نحاول التطرق إلى مختلف هذه الجوانب في الفصل الموالي من الدراسة التطبيقية.

تمهيد

منذ تاريخ إصدار ر قانون النقد و القرض سنة 1990 , أصبحت البنوك التجارية الجزائرية تلعب دورها الحقيقي أ ل و هو"الوساطة النقدية ," و تعمل على أساس تحقيق العائد و الربحية بدل تقديم القروض بطريقة عشوائية كما كانت تفعل من قبل,فبدأت تعتمد على طرق علمية تسمح بمعرفة الشروط اللازمة لمنح القروض وكيفية تقييم مخاطرها و الاحتياط منها و مواجهتها في حالة تعثرها . فالوظيفة الأساسية للبنوك تتمثل في عملية منح القروض,التي تعتبر من اخطر الوظائف التي تمارسها كون أن تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا لها بل هي في الغالب أموال المودعين لديها, هذا ما يجبر المصرفي على ضرورة الحيطة و الحذر عند تقديم القروض للغير.

اخذ الاستثمار مفهومه الحالي مع ظهور علم الاقتصاد كعلم مستقل له أسسه وقواعده و قوانينه العلمية على يد المدرسة الكلاسيكية و على رأسها"ادم سميث " الذي يعود إليه الفضل في بلورة علم الاقتصاد من خلال كتابه ثروة الأمم و مع ذلك فقد تستخدم مصطلحات أخرى للدلالة على مفهوم الاستثمار مثل الاستخدام,التوظيف ....أما المدرسة الاشتراكية العلمية التي أسسها"كارل ماركس"فهو مفهوم آخ ر للاستثمار

من خلال احتكار الدولة لوسائل الإنتاج حيث يغدو المستثمر الوحيد هو القطاع العام التابع للدولة وسوف نسلط الضوء في هذا الفصل على إجراءات منح قرض استثماري من خلال تقسيمه إلى مبحثين حيث يتضمن المبحث الأول : الورقة التقنية أو تقديم البنك الوطني الجزائري

أما المبحث الثاني : فندرس فيه حالة منح قرض استثماري

المبحث الأول : تقديم البنك الوطني الجزائري.

يعتبر البنك الجزائري الوطني من أهم البنوك على المستوى الوطني لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية, وهو يعتبر حسب القانون التجاري شخص معنوي يقوم بعمليات خاصة بجمع رؤوس الأموال من الأشخاص و كذلك يضع تحت تصرف الزبائن وسائل الدفع و تسييرها و يمكن تقديم البنك الوطني الجزائري من خلال التطرق إلى نشأته و بعض المعلومات المتعلقة به و مختلف النشاطات التي يقوم بها.

حيث سنتطرق إلى المعلومات المتعلقة بالبنك من نشأة و تعريف ثم سنتناول وكالة تنس بالدراسة و الهيكل التنظيمي لها ثم الأهداف و الخدمات المقدمة.

المطلب الأول:نشأة و تعريف البنك الوطني الجزائري

أولا : نشأة البنك: إن من أهداف حرب الاستقلال الجزائرية تحديد الطريق الاشتراك,ول شك أن تنفيذ سياسة

الاقتصاد قائم على التخطيط يفترض إلغاء سيطرة البنوك الفرنسية , فكان يعني ذلك ضرورة تأميم المصارف الفرنسية,و انسجاما مع هذه السياسة , و في عام 1966 بسطت الدولة سيطرتها على القطاع المصرفي التجاري استجابة لضرورة إيديولوجية تفرضها مقتضيات المنهج الاشتراكي.

وعلى اثر هذا التحول ,أنشا أول بنك تجاري " البنك الوطني الجزائري " بموجب القانون رقم 178-66 الصادر في 13حريزان(يونيو) 1966، بحيث أوكلتإليه جميع المهام و الأنشطة التي يقوم بها البنك إيداع, حيث يتضح

ذلك في المادة الثانية من هذا القانون التي تنص على: "[1]يتمتع البنك الوطني الجزائري بصفته بنك إيداع و هو يخدم القطاع الخاص و العام و القطاع الاشتراكي " .مع العلم أن البنك كان يحتكر تمويل القطاع الزراعي.و استمر على هذا الحال إلى غاية مارس 1982, حيث قررت السلطات العامة إنشاء بنك متخصص يتكفل يدعى "بنك الزراعة والتنمية الريفية BADR " و هو يعتبر حصيلة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري,كما كان من المفروض أن تؤدي الهيكلة الجديدة إلى تغير التوزيع, التنظيم و التخفيض من المركزية.

خضع القطاع البنكي في أواخر ر الثمانينات للإصلاح الاقتصادي الذي تجسد من خلال القوانين

[1] - قانون رقم 178-66 الصادر في 13 يونيو 1966

و التشريعات الخاصة بالتنظيم و التحسين في طرق تسيير الأنشطة البنكية ,و كذا المراقبة الصارمة للقطاع.

هذا و للتذكير بأهم هذه القوانين نشير إلى كل من:

- قانون 88-01 المؤرخ في 12-02-1988 والخاص بتوجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- قانون 90-10 المؤرخ في 14-04-1990 والمتعلق بالنقد والقرض.

إن السهر على تطبيق هذه التغيرات بهدف تجسيد فعلي للإصلاح, و كذا الوضعية و النتائج المرضية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري حصل البنك, بقرار من مجلس النقد و القرض في 05-09-1995، على اعتماده أول بنك يحصل على الاعتماد من مجلس النقد و القرض CMC.

و يمكننا القول أن البنك الوطني الجزائري قد مر بمرحلتين أساسيتين هما:

- مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية (1962-1988):

بعدا لاستقلال لم يكن هنالك أكثر من 20 بنك على المستوى الوطني و قد كانت معظمها مسيرة فرنسيا فقد كان النظام المصرفي قبل التاميمات يضم :

1- البنك المركزي التجاري الجزائريBCA أنشئ في 13-12-1962

2- الصندوق الجزائري للتنمية CAD أنشئ في 07-05-1963

3- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNPD أنشئ في 10-08-1964

و علمت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال على أن يكون الدينار الجزائري هو عملة الدولة المستقلة , و كان ذلك في أفريل 1964، و اتجهت إلى التأميم و شرائها لقامة نظام مالي ناجح فكان أول البنوك التجارية المؤممة هو البنك الوطني الجزائري , ثم القرض الشعبي الجزائري ثم البنك الخارجي الذي انشئ في 19/10/1967 ،و توسعت إلى بنك التنمية الريفية بعدها بنك التنمية المحلية في 30/04/1985.

- المرحلة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية إلى يومنا هذا:

تميزت هذه المرحلة بظهور قانون النقد و القرض 90-10 المؤرخ في 14/04/1990، الذي أعاد تعريف هيكل

النظام البنكي. و جعل القانون المصرفي في سياق التشريع البنكي المعمول به في البلدان المعاصرة و هو من أهم القوانين الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر سنة 9111 ,حيث أصبحت البنوك كباقي المؤسسات

التجارية تتمتع بالاستقلالية في التسيير و أصبحت تمارس نشاطا تجاريا واسعا بدل أن كانت بنوك إيداع فقط حيث بدأت في التعامل بصرف العمولة و إعطاء القروض بفوائد كما أنها أصبحت خاضعة للضرائب كغيرها من المؤسسات التجارية.

ثانيا: تعريف البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري يعتبر من بين المصارف للقطاع العام الجزائري و هو أول مصرف تأسيس في تاريخ النظام المصرفي بعد تأميم القطاع المصرفي سنة 1966 فاصدر لكي يحل محل المصارف الفرنسية , فكان تأسيس المصرف توسيع لدائرة النظام المصرفي بعد خروج الاستعمار الفرنسي من الجزائر , بحيث تخصص هذا المصرف في قطاع الصناعة و النقل باستثناء القطاع البحري و كذا مجال التجارة و التوزيع , حيث قدر رأس مال المصرف ب 1000000000دج نتيجة قرار اللجنة الوطنية والتخطيطية , أما عدد فروعه فقدرت ب 53 فرعا لتزيد بعد ذلك إلى 123 فرعا سنة 1986 ثم نقصت لتصبح BNA سنة 1985بعد إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

البنك الوطني الجزائري أنشأ طبقا للمرسوم 176/66 المؤرخ في 13 جوان 1966، الصادر في الجريدة الرسمية ،وفي التاريخ 12 جانفي 1988 طبقا للمرسوم 01/88، الصادر بنفس القانون التجاري، والنظام الخاص المطبق على البنوك والقروض، حيث أصبح البنك الوطني الجزائري شركة ذات أسهم تتخصص في تمويل القطاع الفلاحي، ومع تطور الاقتصاد الجزائر القطاع الصناعي بعين الاعتبار وبدأت في التمويل إلى غاية 1983 ، وحلت في ميدان الإصلاحات تتمثل في ما يلي:

- إنشاء بنوك عديدة تتخصص في تمويل المشاريع المحلية.
- إصلاحات 1990 بعد إصدار قانون النقد والقروض، الذي يعطي نوع من الحرية في تسيير المؤسسة البنكية.
- عدد الشبابيك 152.
- عدد الموظفين 4679
- رأس المال الاجتماعي 41.600.000.000.00

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، وهذا لأنه يحدد مسؤولية لكل هيئة داخل هذا النظام ويبين دورها. ونجد على رئاسة النظام الهيكلي للبنك الوطني الجزائري مجلس الإدارة بقيادة رئيس المديرية العامة، والأمانة العامة، حيث تقوم بالتنسيق بين مختلف هيئات هذا التنظيم كما يكون هذا المجلس عل صلة

دائمة بلجنة المساهمين في البنك والنقابة الوطنية لعمال المؤسسة. كما يضم هذا التنظيم الهيكلي خلية للمراقبة الداخلية والتدقيق، حيث تتولى مراقبة جميع الأعمال وحسابات البنك. ونجد أيضا المتفشية العامة ومديرية الدراسة القانونية والمنازعات القضائية التي تختص بالشؤون القانونية والقضائية للبنك، هذا من جهة، ومن جهة اخرى نجد مختلف التقسيمات الإدارية للبنك، فنجد المديرية المركزية، الجهوية التي تضم مديريات شبكات الاستغلال، حيث تضم هذه الأخيرة مجموع الوكالات الرئيسية، وتعد الوكالة البنية الأساسية في نظام البنك ويكون الهيكل التنظيمي كما يمثله الشكل رقم02[1]

[1] - .بلحاج بن زيان أسماء، سياسات وإجراءات منح القروض البنكية، 2011/2012،ص6

الشكل رقم02: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائر

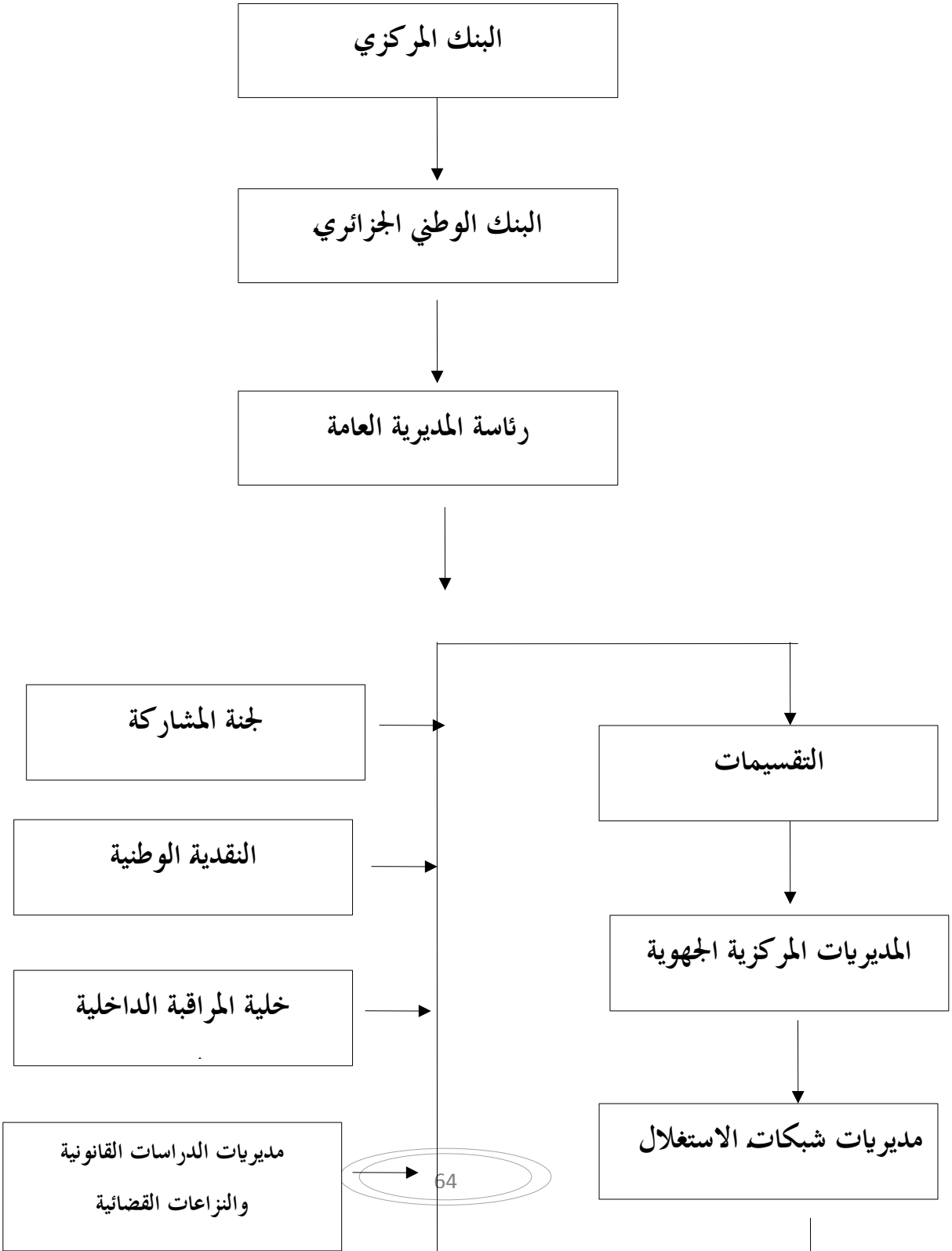

المطلب الثالث: تقديم لوكالة بندرومة 529 وأهدافها ومصدر تمويلها

أولا:تعريف بوكالةBNA بندرومة 529

البنك الوطني الجزائري بتنس هي وكالة ل تختلف عن الوكالات الأخرى ، وتم اختيارها عن طريق إحصائيين من طرف البنك الوطني الجزائري لضرورة وجود أفراد أو جماهير لجذبهم، أي أنها امتداد للبنك الوطني الجزائري، تقع هذه الوكالة في وسط مدينة ندرومة بولاية تلمسان في شارع 5 شهداء ندرومة،تلمسان، 13600 ، أما فيما يخص عدد العمال نجد المدير، نائب المدير، سكرتارية، رئيس مصلحة الصندوق، رئيس مصلحة القروض، أعوان آخرون، إضافة إلى عمال النظافة والحراسة.

ثانيا: أهداف بوكالةBNA بندرومة 529

تسعى وكالة البنك الوطني الجزائري بندرومة إلى تحقيق تنمية شاملة، كما تسعى لتحقيق جملة من الأهداف تتماشى والتعثرات الاقتصادية التي شهدتها البلاد عموما والولية خصوصا، وذلك بعد دخول عالم اقتصاد السوق . وتتمثل هذه الأهداف في:

* مناقشة البنوك الأخرى في مجال التسيير، وتقديم الخدمات وتحسين ظروف العمل، وتوفير أحسن الخدمات للعميل.
* تجديد الممتلكات والوسائل،
* إيجاد سياسة أكثر فاعلية في جميع الموارد،
* تطوير نوعية الخدمات المقدمة،
* التكوين الجيد للمستخدمين لضمان التسيير الحسن،
* المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني،
*ا لعمليات المتعلقة بالسحب على الأجهزة التابعة للبنوك الأخرى،

* توسيع مجالات القرض في مختلف القطاعات.[1]

ثالثا: مصادر تمويل الوكالة

هناك طريقتين رئيسيتين لتمويل البنك: هما الإيداعات والبنك المركزي، حيث تضم الوكالة أنواعا عديدة من المنتجات الموجهة للجمهور، والتي تكمن فيا يلي:[2]

1- الصكوك البنكية : هذا النوع مقدم من الأشخاص إضافة إلى أنه مقدم إلى المؤسسات وهو تنقسم إلى نوعين:

1.1- حسابات الصكوك العادية: هذا النوع من الحسابات ل ينتج فوائد، يكون رصيده مدين، وهو موجه للأشخاص اللذين ل يمارسون أي نشاط تجاري، حيث يكون باستطاعتهم سحب المبلغ الذي يريدونه في أي وقت.

2.1- حسابات الصكوك الجارية: وهذا مثل حسابات الصكوك العادية، إل أنه يختلف عنه في أن الآول موجه للأشخاص اللذين ل يمارسون أي نشاط تجاري، أما الثاني فهو موجه للأشخاص القائمين بنشاط تجاري كما هو معروف في القانون التجاري .

-2 الحسابات البنكية التي لا تعتمد على الصكوك: كما رأينا في النوع الأول من الحسابات، أن التعامل يتم بواسطة الصكوك، أما الأنواع الأخرى من الحسابات فلا تتعامل بالشيكات ومن بينها نجد:

1.2- الحسابات المصرفية الدائنة: تعني أنه لدينا في ذمتنا أموال أو أشياء ليست ملكنا بمعنى أن الأشخاص يضعون أموالهم تحت تصرف البنك مقابل سعر فائدة إما أن يكون سنوي، أو نصف سنوي، أو ثلاثي وفيها نجد:

أ-الودائع البنكية: هذه الحسابات موجهة للأفراد الراغبين في الحصول على الفوائد مقابل تجميد مبالغهم لمدة معينة/ مع عدم إمكانية صاحب الحساب من سحب مبلغه قبل نهاية المدة المحددة، والتي تتراوح ما بين ثلاثة أشهر إلى خمسة سنوات، وتكون بذلك الفوائد عليه متغيرة على حسب المدة.

[1] - الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، وكالة ندرومة 529، مصلحة القروض.

[2] - الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري

أ– 1–الودائع البنكية بالدينار الجزائري : في هذا النوع من الودائع تكون القيمة الدنيا للوديعة 10000 دج، أما قيمتها القصوى غير محددة، بينما تقدر المدة الدنيا للوديعة ثلاثة أشهر عندما يكون معدل الفائدة متغير وبنسبة عندما يثبت معدل الفائدة.

أ– 2–الودائع المصرفية بالعملة الصعبة: خدمة الودائع المصرفية موجهة إلى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وهو مفتوح باسم حامله فقط، والجدول رقم 2 يبين تغير الفوائد بتغير المدة:

ب–سندات الصندوق: هو تجميد الأموال مع معدل فائدة متغيرة موجهة إلى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، يختلف عن سابقه في كونه يحمل اسما الغرض من هذا كون البنك يقدم السندات بالمقابل، يمن إجراء عملية تجارية بواسطته، أي يمكن استعمال هذه السندات كوسيلة للشراء.

3– حسابات الادخار: نقصد بحسابات الادخار تلك الحسابات التي تنشأ بصدد الادخار وتنقسم إلى:

أ–دفاتر الادخار: هو دفتر ذو لون أخضر يحتوي على المعلومات التالية: اسم الوكالة، معلومات حول الزبون، الاسم، اللقب، العنوان، التاريخ ومكان الازدياد، رقم الحساب وإمضاء مدير الوكالة، إمضاء صاحب الدفتر، نوع العملية، المبلغ بالأحرف، تأشيرة العون، إضافة إلى رمز البنك الوطني الجزائري، وجميع العمليات التي تجري على الرصيد من سحب، وإيداع مسجلة على الدفتر بشكل دقيق ومضبوط، أي العملية تسجل بالتاريخ وبالمبلغ الحقيقي.

الجدول رقم5:تغير الفائدة بتغير المدة

المدة(الأشهر)	المعدل على الأصل	القيمة المتقطعة	المعدل الحقيقي
03	**1.75%**	المعدل الأصلي-0.50%	**1.25%**
06	**1.75%**	المعدل الأصلي0.25%	**1.50%**
12	**1.75%**	المعدل الأصلي	**1.75%**
18	**1.75%**	المعدل الأصلي+0.25%	**2.00%**
24	**1.75%**	المعدل الأصلي0.50%+	**2.25%**
36	**1.75%**	المعدل الأصلي0.75%	**2.50%**
42	**1.75%**	المعدل الأصلي1+%	**2.75%**
48	**1.75%**	المعدل الأصلي+1.25	**3.00%**
54	**1.75%**	المعدل الأصلي+1.50%	**3.25%**

60	**1.75%**	المعدل الأصلي1.75%	**3.50%**

المصدر:من إعداد الطالب اعتماد على معطيات البنك

ب– دفاتر التوفير للأشبال : هو دفتر ادخار مقدم من طرف البنك لفئة الأشبال اللذين يقل عمرهم عن 19 سنة، يتم فتح هذه الدفاتر من طرف الأشخاص الممثلين لهم بطريقة رسمية، والقيمة الدنيا يجب أن تتجاوز 500 دج.

–0 القروض البنكية: هناك أنواع مختلفة من القروض نجد منها قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لوكالة ندرومة 529

تقدم وكالة ندرومة التي تحمل رقم 529 جملة من الخدمات، وذلك لتسهيل إجراء العمليات داخل الوكالة عن طريق عدة مصالح تندرج تحت هيكل تنظيمي على النحو التالي:[1]

الشكل رقم03: الهيكل التنظيمي لوكالة ندرومة 529

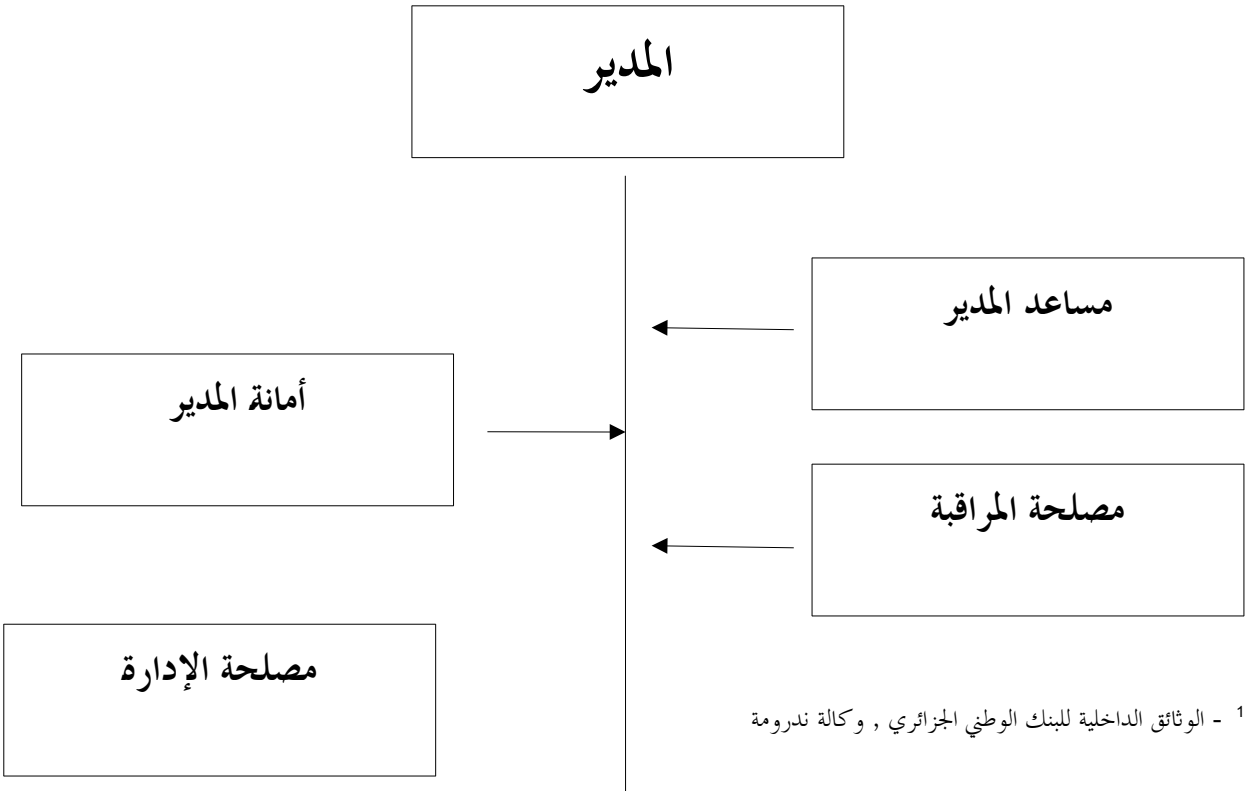

[1] - الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري , وكالة ندرومة

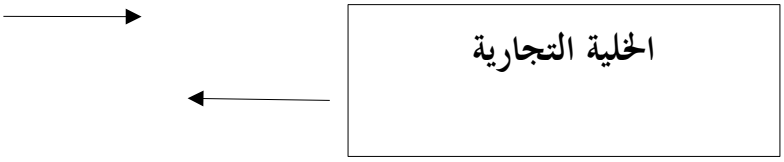

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق البنك.

ثانيا: شرح الهيكل التنظيمي

ثانيا: شرح الهيكل التنظيمي

المدير: وهو يعتبر المسؤول الأول في اتخاذ القرار فيما يخص كل المعاملات مع الزبائن أو مع المؤسسات سواء كانت اقتصادية، أو مالية، وله عدة مهام :[1]

* السهر على تطبيق القرارات التنظيمية والقانونية على مستوى الوكالة،

*متابعة وضبط تكاليف التسيير، والمحافظة على ممتلكات الدولة،

* استقبال طلبات القرض ومناقشتها، ثم اتخاذ القرار بالقبول أو بالرفض،

* المحافظة على سمعة المؤسسة وتطويرها.

مساعد المدير: وهو نائب المدير في حالة غيابه، وهو مكلف بقسم الشؤون الإدارية، كما يقوم بمتابعة الموظفين والعمل على التسيير والتنسيق ما بين المصالح.

أمانة المدير: تقوم باستقبال والرد على جميع المراسلات، إضافة إلى حفظ وتجميع الوثائق بمختلف أنواعها، منها دفع الرواتب، وفتح الحسابات، إضافة إلى ذلك تقوم بتحرير جميع العقود، والالتزامات الخاصة بالقروض، وكذا مختلف الضمانات المقدمة، وسنلخص هذه المهام في النقاط التالية:

* استقبال وتسجيل – البريد الوارد – البريد الصادر

* استقبال وإرسال النداءات التلفونية.

[1] - بلحاج بن زيان أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 17

*الضرب على آلة الراقنة.

*ترتيب الوثائق)المتداولة، تحفظات المصالح....(.

مصلحة الإدارة: تقوم بتحضير ودراسة الخطط، والمخططات المتبعة من طرف الوكالة.

مصلحة المراقبة: تقوم بمراقبة عمليات ونشاطات الوكالة.

الخلية التجارية: تقوم بتدعيم النشاط التجاري.

المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض استثماري

تعتبر القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك ,فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول , كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات. و نظرا للأهمية التي تحتلها القروض على مستوى نشاطات الأفراد و المؤسسات ,أصبح من الضروري أن يولي المسؤولون في البنك عناية خاصة بالقرض من خلال وضع سياسة ملائمة تضمن سلامتها. و عليه يكون من الملائم في هذا المبحث إلقاء الضوء على ماهية قروض الاستثمار و إلى أهم الإجراءات المتخذة لمنح قروض الاستثمار من طرف البنك الوطني الجزائري كما سنشير إلى أهم الضمانات و المخاطر.

المطلب الأول:تعريف قروض الاستثمار

أولا:تعريف القروض

يمكن القول أن القروض هي من أفعال الثقة بين الأفراد, و يتجسد القرض في ذالك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما هو الدائن, و المتمثل في حالة القروض البنكية في البنك ذاته, يمنح أموال إلى شخص أخربن , و ذلك مقابل ثمن أ و تعويض هو الفائدة. و هو المدين ,أ و يعد يمنحها أياما أو يلتزم بضمانه أمام يتضمن القرض الذي يعطي لفترة هي أصلا محدودة في الزمن لوعد من طرف المدين بتسديد بعد اقتضاء فترة يتفق عليها مسبقا

بين الطرفين, و هناك الكثير من الأمور هي التي تدفع البنك إلى القيام بهذا الفعل, فالقرض قبل كل شيء هو الغاية من وجوده كما سبقت الإشارة إلى ذلك. [1]

ثانيا:تعريف قروض الاستثمار

القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار يشمل هذا النوع كلا من القروض متوسطة الآجل و القروض طويلة الآجل و تستعمل لتمويل الجزء العلوي من الميزانية,أي الأصول الثابتة و وسائل العمل داخل المؤسسة. عمليات القرض الكلاسيكي لتمويل الاستثمارات و يتم في هذا الصدد التميز بين نوعين من الطرق الكلاسيكية في التمويل الخارجي للاستثمارات, القروض متوسطة الآجل و القروض طويلة الآجل, و يربط كل نوع بطبيعة الاستثمار ذاته. [2]

أ_القروض متوسطة الآجل:توجه هذه القروض لتميل الاستثمارات التي ل يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات مثل الآلات و المعدات و وسائل النقل و تجهيزات الإنتاج بصفة عامة, و نظرا لطول هذه المدة سبع سنوات، فان البنك معرض لخطر تجميد الأموال ناهيك عن الأخطار الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد و التي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقرض.

ويمكن في الواقع التميز بين نوعين من القروض متوسط الآجل, يتعلق الآمر بالقروض القابلة للتعبئة لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى معهد الإصدار, و القروض غير القابلة للتعبئة.

[1] – الطاهر لطرش , تقنيات البنوك , الجزائر, المطبوعات الجامعية, ص ص 55-56

[2] – الطاهر لطرش, مرجع سبق ذكره،ص 73-75

أولا : القروض القابلة للتعبئة : و نعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي, و يسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار اجل استحقاق القرض الذي منحه و يسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال, و يحيه إلى حد الوقوع في أزمة نقص السيولة .

ثانيا: القروض غير القابلة للتعبئة: و تعني أن ل يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي و بالتالي فانه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض, و هنا تظهر كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل اكبر و ليس للبنك أي طريقة لتفاديها, أن ظهور مخاطر أزمة السيولة قائمة بشكل شديد لذلك على البنك في هذه الحالة من القروض أن يحسن دراسة القروض وأن يحسن برمجتها زمنيا بالشكل الملائم.

ب_القروض طويلة الجل: تلجا المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي ل يمكن أن تعبئها لوحدها, و كذلك نظرا لمدة الاستثمار و فترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد.

والقروض طويلة الآجل الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات تفوق في الغالب سبع سنوات و يمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة, و هي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات كالأراضي ي و المباني بمختلف استعمالاتها المهنية.

و نظرا لطبيعة هذه القروض تقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة ل تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها. أن طبيعة هذه القروض تجعلها تنطوي على مخاطر عالية الآم ر الذي يدفع المؤسسات المتخصصة في مثل هذا النوع من التمويل إلى البحث عن

الوسائل الكفيلة لتخفيف درجة هذه المخاطر, و من بين الخيارات المتاحة لها في هذا المجال, تشترك عدة مؤسسات في تمويل واحد أو تقوم بطلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية قبل الشروع في عملية التمويل.

و رغم كل هذه المصاعب تبقى صيغ التمويل الكلاسيكي من بين الطرق المستعملة بشكل شائع في تمويل الاستثمارات, و لكن ذلك لم يمنع النظام البنكي من تطوير وسائل التمويل بشكل يسمح له بتجاوز عوائق ومصاعب هذه الأنواع من القروض و تدخل طرق الائتمان الايجاري في هذا التطور العام لفكرة التمويل.

المطلب الثاني:المقاييس و الاعتبارات اللازمة لمنح قرض استثماري

أولا : المقاييس المطلوبة لمنح القرض

المشاريع التي تمول من طرف البنك الوطني الجزائري يجب أن تتوفر فيها المقاييس التالية :

- لابد أن يكون المستفيد قد فتح حسابا جاريا لدى البنك الوطني الجزائري .
- لابد أن يكون نشاطه على الأقل متجاوزا مدة 6 أشهر.
- لابد أن تكون المشاريع تابعة لقطاعات تدخل في إطار السياسة التمويلية للبلاد.
- لابد أن تكون المشاريع ذات قيمة مضافة عالية و خلاقة لمناصب الشغل.
- لابد أن تكون المشاريع تهدف إلى تحقيق التكامل و الاندماج الاقتصادي و كذا التعامل من الباطن. [1]

ثانيا : الاعتبارات المتخذة لمنح قرض استثماري

يقوم المتخصصون في البنوك بإجراء فحص حول طلبات القروض, و ذلك من اجل اتخاذ قرار الرفض أو القبول , و يتم هذا الفحص على أساس اعتبارات يمكن النظر إليها كمبادئ أساسية للإقراض و التي لها علاقة مباشرة بمتطلبات البحث, و عادة ما تكون البنوك حريصة و حذرة من عملية منح القروض للعملاء على اختلاف

[1] - بلحاج بن زيان أسماء, مرجع سبق ذكره, ص 21

أنواعهم لاختيار أحسنها بغية التقليل من مخاطر عملية منح القروض كخطر عدم الدفع الذي يؤثر على مستوى الأرباح و المساهمين فيه و يزعزع ثقة المودعين و يقلقهم على سلامة الأموال و سنبرز أهم تلك الاعتبارات كما يلي:[1]

1- سلامة القروض : القرض المصرفي هو نتيجة من الأموال أو قيدها في حساب المقترض)المدين(, مقابل وعد

كتابي بالسداد حسب شروط متفق عليها, و ل يمنح البنك القرض إ ل عندما يثق من سلامته و قدرة الزبون على الوفاء أو الدفع, و هذا حسب الشروط المتفق عليها.

2- سيولة القرض :عندما نقول السيولة تتبادر إلى أذهاننا مباشرة توافر البنوك على القدر الكافي من الأموال السائلة أو النقدية و الاستثمارات القابلة للتحويل نقدا, إما بالبيع أو بالإقراض من البنك المركزي, بضمانها من اجل تلبية طلبات السحب دون تأخير , و عندما نقول سيولة الفرض فيقصد بها سرعة دوران القروض, ويترتب على قصر آجال استحقاق القروض و صغر الفترة من تاريخ عقد القرض و تاريخ استحقاقه ومن ثمة سرعة دورانه.

3- التنويع :عندما ينوع البنك قروضه على العملاء يجب أن ل يقتصر نوع المقترضين في نشاط مماثل و إنما يجب أن تنوع القروض على مختلف الصناعات و الأنشطة التجارية المتباينة, و التنويع هو عدم تركيز على مناطق معينة بل يجب أن توسع و هذا التنويع الشامل يقلل المخاطر و يمكن البنك من استعمال الأموال على مدار السنة.

4- طبيعة الودائع : هناك أنواع عديدة من الودائع, و يعتبر البنك المسؤول عن زرع الثقة في نفوس المودعين و مسؤولية البنك هنا اتجاه موديعيه تؤثر بلا شك على طريقة توظيف الأموال.

[1] - عبد الحميد عبد المطلب, البنوك الشاملة و عملياتها و إدارتها, ص 105-110

5- القيود القانونية :توضع في غالب الأحيان قيود قانونية تحد من نشاط البنوك في منح القروض, و يمكن أن تشمل هذه القيود الحدود القصوى للقروض الممكن منحها بدون ضمان للعميل الواحد, و يتم تحديدها على أساس نسبة مئوية من رأس مال البنك و احتياطاته.

6- سياسة مجلس الإدارة : يقوم مجلس إدارة البنك بتحديد السياسة العامة للإقراض و إبراز أنواع القروض التي يمنحها البنك و آجال السداد و الضمان الممكن قبوله و القيمة التسليفية للضمان, و سلطة المديرين في منح القروض و إعطاء لجنة القروض مجلس ي الإدارة هذه السياسة الموضوعة.

7- **الدورات التجارية** :تقوم البنوك بتغير سياستها الائتمانية خلال الدورة التجارية في فترتي الانتعاش و توسع البنوك في منح الائتمان نظرا لحاجة المقترضين إليه, و لتفاؤل الجميع في ارتفاع الإرباح ضنا منهم أن ما يجري حولهم هو الوضع الطبيعي, فكلما زاد النشاط زادت الحاجة للائتمان لتمويل النشاط المتزايد, اما في فترة الكساد حيث تقل الحاجة إلى القروض بشكل واضح نجد لدى البنوك موارد مالية كبيرة و غير مستغلة و لا تحقق منها أي ربح من خلال هذه الفترة.

8- مصادر الوفاء بالقرض :يهتم المقرض دائما بمعرفة مصادر الأموال التي تمكن المقترض من سداد الدين في الوقت المحدد, و ل يعني أن المقرض ل يرجع إليه إلا في حالة العجز عن السداد, و فيما يخص القرض غير المضمون فبالرغم أن المركز النقدي هو الضمان الحقيقي للقرض, قد يتم الوفاء من مصادر أخرى غير مكونات المركز النقدي.

المطلب الثالث :الإجراءات المتبعة لمنح قرض استثماري

أن قروض الاستثمار لها أهمية كبيرة في تمويل المشاريع و إنشائها, و هذه القروض إما أن تمول تمويلا ثنائيا أو ثلاثيا,فالأول هو تمويل المشروع الاستثماري عن طريق البنك مباشرة و المساهمة الشخصية للزبون أما هذا

الأخير فيتم بين البنك و الزبون و وكالة دعم تشغيل الشباب, و هذا النوع الشائع جدا خاصة في السنوات سنعطي تعريفا للوكالة. ANSEJ الأخيرة. و قبل التطرق إلى أهما لإجراءات المتبعة لمنح قرض استثماري

أولا : تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1960 , هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع و تدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة إنشاء مؤسسة مصغرة, بهدف تنشيط الاقتصاد المحلي و الوطني و امتصاص البطالة. تمنح الوكالة الإعانات المالية و الامتيازات الجبائية و شبه الجبائية في مرحلتي الانطلاق و الاستغلال, تضمن تكوين الشباب و مرافقتهم كما تقدم للمؤسسات المصغرة أشكا ل مختلفة من التمويل لقدا نطلق التشغيل الفعلي للوكالة خلال السداسي ي الثاني من سنة 1997 , و قد حاولت الجزائر من خلال الوكالة مساعدة الشباب و مكافحة البطالة, و سنحاول من خلال هذه المداخلة الوقوف على المساهمة الفعلية

للوكالة في إنشاء مناصب شغل و بالتالي التقليل من البطالة, من خلال حصيلة نتائج سنة 1191 , و التطرق إلى التدابير الجديدة المتخذة من طرف مجلس الوزراء في 11 فيفري 1199 لفائدة منشئي المؤسسات المصغرة عن ط ريق الوكالة و إجراءات تطبيقها.[1]

ثانيا : ضوابط الاستفادة من امتيازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

يستفيد من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب, و التي تمنح مرة واحدة عند انطلاق المشروع صاحب المشروع الذي يستوفي مجموع الشروط التالية :[2]

- أن يتراوح عمر الشاب بين 19 سنة و 35 سنة, و عندما يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب عمل

[1] - المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر, المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي, الجريدة الرسمية ،العدد 52-،1996،ص12

[2] - المادة 2نالمرسوم التنفيذي رقم 11-103 المؤرخ في 06مارس 2011، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 03-290،المؤرخ في 06سبتمبر 2003،المحدد الشروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها،الجريدة الرسمية،العدد 12،2011،ص19

دائمة على الأقل يمكن رفع سن مسير المقاولة المحدثة إلى 40 سنة كحد أقص ى.

- أن يكون ذا تأهيل مهني و/أو ذا ملكات معترف بها.
- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة.
- أن لا يكون شاغلا وظيفة مأجورة وقت تقديم طلب الإعانة.
- أن لا يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل.

ثالثا :أهم المراحل التي يمر بها المستفيد للحصول على القرض الاستثماري :

عرض المشروع المراد الاستثمار فيه : أن في هذه الحالة التي نحن بصدد دراستها هي طلب قرض استثماري من اجل تمويل مشروع استثماري متمثل في فتح عيادة بيطرية و سنتطرق إلى بعض خصائص و الجوانب التي وجب مراعاتها فيه و هي :

الطبيعة القانونية : مؤسسة ذات مسؤولية محدودة

المقر :دائرة ندرومة ،ولاية تلمسان

وظيفة المستثمر : طبيب بيطري .

دراسة المشروع : النشاط من حيث بنيته ل يؤثر على المحيط البيئي.

الدراسة الاقتصادية : غلى المستوى الاجتماعي مقبول , و السوق بحاجة إلى هذا النشاط كون انه كثرت مشاريع الاستثمار في مجال تربية المواشي و هذا يتماش ى مع المشروع المدروس و متكامل معه بشكل جيد و أيضا حتى تكون هنالك رقابة على الجزارين أن العديد من المشاكل تفاقمت

ول ننس ى الأمراض سببها الحيوانات الغير ملقحة,إضافة إلى ذلك يساهم القضاء على نسبة البطالة.

الدراسة السوقية:السوق مازال مفتوح و مازال بحاجة إلى نوع من هذا النشاط مما يسمح للمؤسسة من احتلال مكانتها الموجودة في السوق.

الهدف التجاري : تحقيق اكبر رقم ممكن و تحسين صورة النشاط و العرض و الأخذ بعين الاعتبار دراسة السعر طبقا للعرض و الطلب في السوق المنافسة المفروضة من قبل الآخرين.

للحصول على قرض استثماري المدعم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لبد من توفر الشروط المذكورة سابقا, يقوم الفرد الطالب للقرض بتقديم طلب لدى الوكالة, حيث يتكون ملف مشروع الاستثمار للاستفادة من المساعدات و فوائد جهاز الدعم, إنشاء و توسيع الأنشطة مما يلي :

- طلب للحصول على إعانات و المساعدات التي تمنحها الدولة.
- شهادة الميلاد
- شهادة الجنسية أو صورة طبق الأصل من بطاقة التعريف الوطنية.
- صحيفة السوابق العدلية.
- وثيقة وصفية للمشروع الاستثماري.
- شهادة التأهيل المهنية المطلوبة.
- دراسة التقنو اقتصادية للمشروع.
- الفواتير الشكلية المتعلقة بها.
- وضعية المؤسسة المصغرة في حالة توسيع النشاط.

يجوز للمكتب المحلي طلب وثائق او معلومات إضافية ضرورية للنظر في القضية. لإنشاء مؤسسة أو شركة في

إطار تدابير وكالة دعم تشغيل الشباب ونساج في الجزائر, يجب التقدم بملف يحتوي الوثائق التالية:[1]

الملف الإداري تشغيل شباب في الجزائر:

- شهادة الميلاد رقم 12 للمعنى.
- نسخة مصادقة عليها من بطاقة التعريف الوطنية او شهادة الجنسية .
- نسخة مصادق عليها من الوثيقة التي تثبت المؤهلات دبلوم او شهادة عمل....
- شهادة الإقامة.
- صورة واحدة.

الملف المالي تشغيل السباب في الجزائر :

- فاتورة أولية للمعدات و التجهيزات المراد شرائها بدون احتساب الضرائب.
- فاتورة أولية للتامين الشامل للمعدات و التجهيزات ضد جميع المخاطر دون احتساب الضرائب.
- كشف حساب لتكلفة تأهيل المحلات بدون احتساب الضرائب في حالة طلب تمويل هذه التأهيلات.

ملف التامين الاجتماعي :

- شهادتي الميلاد رقم 91 للمعني.
- مستخرج الضرائب.
- نسختين مصادق عليهما للدبلوم و شهادات العمل ,يودع السجل من قبل السباب المستثمر في احد المكاتب المحلية للوكالة التي تتحقق من صحتها و إرسالها للدراسة, من قبل لجنة المصادقة و التمويل. يتم إصدار وصل الإيداع إلى الشباب المستثمر. يعرض الشاب او الشباب المستثمرين

[1] – مداخلة وزير العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي, الدورة الأولى لاجتماع اللجنة الوطنية لترقية التشغيل الجزائر،07/02/2011

مشاريعهم على اللجنة, تدرسه اللجنة و تعطي رأيا حول جدوى و اهمية و تمويل المشاريع الاستثمارية.

- عندما يتم تأجيل دراسة ملف مشروع الشباب المستثمر من قبل اللجنة, لمزيد من المعلومات على الوكالة الوطنية لدعم الشباب أن تعلم الشاب المستثمر في غضون فترة ل تتعدى ثلاثة أيام (.
- بعد إزالة التحفظات من قبل الشاب المستثمر, تمنح له شهادة التأهيل و التمويل. بموجب الشروط التي حددت.

الملفات التي تم اختيارها تقدم للحصول على التمويل تعينهم اللجنة, و على مستوى اللجنة يتم إعداد الميزانيات لمدة 1 سنوات,إضافة إلى جداول الاستحقاق لتسديد الدين كل 6 أشهر مع العلم أن العامين الأوليين معفيان من استرجاع الدين كون أن المشروع الاستثماري ممول من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تنس, و المستثمر يريد في هذه الحالة الاستثمار في مشروع البيطرية, و عضو المجلس معين من قبل الفرع المحلي للوكالة.

- يقوم البنك الوطني الجزائري بتقديم بعد الإيداع طلب الائتمان على خدماتها للشباب المستثمر و لعضو المجلس الفرع المحلي للوكالة الملزمة بإعلامه.
- عضو المجلس للفرع المحلي للوكالة يحافظ على المتابعة المستمرة لملف الشاب المستثمر على المستوى البنك الوطني الجزائري إلى غاية استكمال و توسيع نطاق التمويل الائتماني.
- وفقا للإحكام التنظيمية للمرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 6سبتمبر 2003، للبنك الوطني الجزائري مدة جددت بشهرين اثنين, ابتداء من تاريخ الإيداع في مصالحهم.
- الشاب المستثمر الذي لم يخضع ملفه للرفض النهائي من قبل اللجنة, يمكنهم تقديم ملف استثمار جديد للجنة.

- بعد التأكد من قبول المشروع و البنك الممول له و في هذه الحالة البنك الوطني الجزائري يسجل الزبون لدى بنك ENREGISTRER CLIENT. و بطبيعة الحال لما يأتي الزبون يسال و هذا بإشعار مسبق من البنك الوطني الجزائري , و هنا تبدأ إجراءات التعامل مع مصلحة القروض على مستوى البنك الوطني الجزائري لمنح التمويل. [1]

المطلب الرابع: الإجراءات المتبعة لمنح القرض الاستثماري على مستوى البنك الوطني الجزائري

-1 فتح الحساب الجاري :

على مستوى البنك الوطني الجزائري المستفيد يفتح حساب تجاري خاص به، الوثائق اللازمة لفتح هذا الحساب هي: [2]

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية مصادق عليها.
- شهادة الإقامة.
- بطاقة جبائية مصادق عليها.
- سجل تجاري أو بطاقة الحرفي مصادق عليها.

* المساهمة الشخصية.

-تقدير قيمة المساهمة الشخصية:

حيث أن هذه المساهمة الشخصية تختلف من مستثمر إلى آخر حسب مبلغ القرض المطلوب فتكون1%

[1] - تصريح مصلحة القروض البنك الوطني الجزائري , وكالة ندرومة

[2] - تصريح من مصلحة القروض للبنك الوطني الجزائري , وكالة ندرومة

بالنسبة للقرض الذي ل يتجاوز قيمة 5 ملايين دينار، أما بالنسبة للقرض الذي يتجاوز 5 ملايين أو يكون مساوي 10 ملايين دينار فالمساهمة الشخصية تكون 2% و هذا ما يبينه الجدول التالي:[1]

الجدول رقم06: تقدير قيمة المساهمة الشخصية

القرض البنكي	القروض غير المأجورة	تكلفة المشروع
70%	**29%**	**المبلغ الإجمالي اقل أو يساوي 5 ملايين دينار**
70%	**28%**	**المبلغ الإجمالي يفوق 5ملايين أو يساوي10ملايين**

في الحالة المدروسة على مستوى البنك الوطني الجزائري المستثمر المبلغ المقترض ل يتجاوز 5 ملايين دينار و هو بقيمة 2164560.48 أي المساهمة الشخصية هي 1% حسب الجدول التالي الذي يبين الهيكل التمويلي للمشروع الاستثماري.

الجدول رقم07:الهيكل التمويلي للمشروع المدروس

البيان	نسبة المساهمة	القيمة
المساهمة الشخصية	**1%**	**21645.60**
القروض غير المأجورة	**29%**	**627722.54**
القروض البنكية	**70%**	**151592.34**
المجموع	**100%**	**2164560.48**

3- تنفيذ القرض البنكي:

- طلبات التمويل البنكية)تمويل ثلاثي(، و المساهمة الشخصية للشاب في المشروع، و الإعانة التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، يدرسها النظام البنكي وفق القواعد و المقاييس الخاصة يمنح القروض.

[1] - من إعداد الطالبة استنادا على ملاحق من البنك

- يجب على الشاب صاحب المشروع الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض و دفع اشتراكاتهم فيه.
- لا يبلغ و لا يطبق قرار منح مختلف أشكال الإعانة المقدمة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب إل بعد موافقة البنوك أو المؤسسات المالية على منح القرض.
- كل من إجراءات تحضير المشاريع و تقييمها، منح القروض و الإعانات تخضع لاتفاقية مشتركة بين البنوك و المؤسسات المالية و الوكالة و صندوق الكفالة المشتركة لضمان القروض.

– بعد دراسة و قبول الملف تمنح الموافقة النهائية يستكمل الملف بالوثائق التالية:

– صب القروض الغير المأجورة PNR

- دفع مبلغ المساهمة الشخصية.
- عقد الانخراط في صندوق الضمان لمدة القرض البنكي كلها.
- أمر بسحب الصكوك صادر عن وكالة تشغيل الشباب ANSEJ
- نسخة مصادق عليها من قرار منح الامتيازات لمرحلة الانجاز للتأسيس أو للتوسيع.
- نسخة مصادق عليها من دفتر الشروع.

4– مدة القرض البنكي:

مدة القرض البنكي هي ثمانية 8 سنوات منها 3 سنوات مؤجلة التسديد للقرض الرئيسي. و فوائد السنة الأولى لا تسدد خلال السنة نفسها و سيتم توزيعها على المدة المتبقية للقرض أي سبع 7 سنوات أما فوائد السنتين المؤجلتي التسديد يطلب دفعها كل 6 ستة أشهر خلال هاتين السنتين.

– لما يحصل الزبون على الموافقة البنكية يأخذها إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، التي بدورها تقوم

بإعداد اتفاقية القرض و دفتر الأعباء و في الحالة المدروسة جد ول الأعباء كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم08:جدول الأعباء الإجمالية للمشروع

البيان	التكاليف	الأعباء الإجمالية
مصاريف إعدادية	32561.48	11646.48
اسه مراس مال الضمان	83900.00	
التأمينات	470099.00	470099.00
معدات الإنتاج	470099.00	
معدات محلية	1578000.00	1578000.00
المجموع	2164560.48	2164560.48

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات البنك

بعد إعداد الاتفاقية و دفتر الآعباء تقوم الوكالة بإرسال نسبة التمويل اللازمة إلى البنك الوطني الجزائري و يقوم بإشعار الزبون و يعطي له نسبة 11 % للطلبية. طبعا ينتظر الزبون حتى تحضر الطلبية.

5- الضمانات:

هناك ضمانات يطلبها البنك الوطني الجزائري حتى يمنح القرض للزبون و تعتبر الضمانات آخر الاعتبارات التي يلجأ إليها البنك كمكمل للتحقق من سلامة القرض، و ذلك بعد دراسته لشخصية الزبون و سمعته و كذلك الغرض و المبلغ المطلوب، و هدفه من مطالبة زبائنه بذلك هو اجتناب الحالت غير المتوقعة كعدم مقدرتهم على السداد، و بالتالي فهو يربح نفسه من القلق الذي ينجم بسبب تعثر المقترض عند السداد. [1]

و تعبر الضمانات عن وسادة يلجأ إليها البنك عند الحاجة خاصة في حالة عدم الوفاء، فهي من الناحية

[1] - المؤتمر العلمي السنوي الخامس, ادارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية, جامعة فيلاديفيا الأردنية, المنعقد 4-5/07/2007

القانونية تعني وجود أفضلية أو أولوية للدائن على حق عيني أو نقدي لتسديد الدين، و رهن الضمان لصالح الدائن يعطي له امتياز خاصا على باقي الدائنين في تصفية الحق موضوع الضمان، أما من الناحية الاقتصادية فهي تمثل الاستعداد المسبق لتغطية خطر القرض المحتمل مستقبلا. و المشرع المالي الجزائري يحدد نوعين من الضمانات:

- الضمانات الشخصية.

- الضمانات الحقيقة.

المطلب الخامس: مخاطر قروض الاستثمار

أولا:المخاطر المصرفية

تتعرض البنوك على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر، والتي تؤثر على أدائها ونشاطها، فالهدف الأساس ي لإدارة أي بنك هو تعظيم ثروة جملة الأسهم، والتي تفسر بتعظيم القيمة السوقية للسهم العادي. وتتطلب عملية تعظيم الثروة: أن يقوم المديرون بعملية تقييم للتدفقات النقدية، والمخاطر التي يتحملها البنك نتيجة توجيهه لموارده المالية في مجلات تشغيل مختلفة.

والاتجاه نحو زيادة الربحية، تقتض ي من إدارة البنك أن تقوم بالاستثمار في أصول تولد أكبر قدر ممكن من الربحية مع خفض التكلفة، ولكن هناك اختلاف بين تعظيم الأرباح وتعظيم الثروة، فلكي يحصل البنك على ربح عالي، عليه إما أن يتحمل المزيد من المخاطر الناتجة عن ذلك. إذن فالمخاطر التي يتعامل معها البنك هي مستقبلية، وتمثل التغير الذي يحدث على قيمة كل سهم أو قيمة الأموال الخاصة أو أصل معين، فالذي يقوم باتخاذ القرار المالي عليه أن يختار بين عدة احتمالات ممحددة مسبقا [1] . ويجب أن نفرق بين الخطر وحالة عدم التأكد، فالخطر يعني الحالة العشوائية التي لا يمكن من خلالها التعرف على كل الحالة، لذا يتم عادة إسقاط حالة عدم التأكد بالخطر، وهذا بإدخال الاحتمالات الموضوعية.

[1] - .إدروج جمال، تقييم وتسيير- خطر القرض في بنك تجاري ، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001 ص24 .

إن عملة تحليل الخطر تفرض على البنك أن يعرف جيدا مختلف المخاطر ومصادرها، وهذا حتى يتمكن من قياسها ومتابعتها ومراقبتها، لأنه في بعض الآحيان يكون التمييز بين المخاطر غير واضح وهذا من خلال المعرفة العامة لها، كذلك تم تقسيم المخاطر إلى صنفين: [1] :

-**الصنف الأول** : يشتمل على الخطر الأهم والأكثر، والذي يتجسد في المخاطر الائتمانية خطر القرض.

-الصنف الثاني: يشمل كل من مخاطر السيولة، وأسعار الفائدة، وكذلك مخاطر الصرف والسوق

ثانيا: المخاطر الائتمانية)خطر القرض(

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه 26 المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم مقدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده. كما يمكن أن نضيف عدة احتمالات أخرى والتي توضح أكثر المخاطر الائتمانية والتي تتمثل فيما يلي:

-المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر والتي تركز على ركني الخسارة والمستقبل،

-ل تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع محدد من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك، ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها ل تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.

يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها، سواء كان في المبلغ الائتماني)القرض + الفوائد(أو في توقيتات السداد،

-المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ول يواجهها المقترض، ولذلك فهي تصيب كل

شخص يمنح قرضا سواء كان بنكا ، أو منشأة أعمال تبيع لأجل .

-إن السبب الرئيس ي وراء المخاطر الائتمانية هو المقترض شخصا حكوميا أو ل، إذ أن القروض الممنوحة لمنشآت الدولة تتضمن هي الأخرى مخاطر ائتمانية، على الرغم من إشارة البعض إلى أم مخاطر القروض الموجهة للحكومة معدومة، كون أن الحكومة ل يمكن أن تمتنع عن سداد القرض.

ثالثا: أسباب المخاطر الائتمانية

من خلال ما سبق يتضح أنه مهما كان المستفيد من القرض سواء منظمة أو شخص أو منظمة قرض

[1] - Eric Manchon, Analyse bancaire de l'entreprise, édition économica, Paris, 1002, p. 131.

أو حتى الحكومة، تبقى دائما المخاطر الائتمانية محتملة وأسباب ذلك متعددة، والتي يمكن تقسيمها كالتالي:[2]

أ–المخاطر العامة: وتتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها، كالوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات، والزلازل ...الخ.

ب– المخاطر المهنية: وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي تهدد المنظمات التي ل تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد.

ج– المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض: وهو الخطر الأكثر انتشارا وتكرارا والأصعب للتحكم فيه، نظرا لأسبابه المتعددة والكثيرة، والتي تؤدي إلى عدم التسديد، ويمكن تقسيمه إلى عدة مخاطر:

الخطر المالي: يتعلق أساسا بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها .ويتم تحديد ذلك وهذا من خلال تشخيص الوضعية المالية لها، وهذا بدراسة الميزانيات، جدول التمويل وجدول حسابات النتائج...الخ.

وهذا بالاعتماد على كفاءة وخبرة موظفي البنك.

2– مخاطر الإدارة: وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة ، والتي نقصد خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح، وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها، لأنه عدم وجود موظفين مؤهلين وذات خبرة جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة.

–1 الخطر القانوني: وهو يتعلق أساسا بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقتها بالمساهمين، ومن بين المعلومات الهامة التي يجب على البنك أن يقوم بمراعاتها هي:

–النظام القانوني للمنظمة، شركة ذات أسهم، شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة تضامن...الخ.

–السجل التجاري، ووثائق الإيجار والملكية.

–مدى حرية وسلطة المسيرين على المنظمة ، ونقصد به مدى سلطة المسيرين في المنظمة، هل تتمثل في التسيير فقط أم لهم الحرية في القيام بوظائف أخرى، كإبرام عقود القرض أو البيع، ورهن ممتلكات المنظمة.

–علاقة المسيرين بالمساهمين.

4– خطر البلد: لقد ظهر هذا النوع من المخاطر مع بداية الثمانينات للقرن 20 ، وهو يتعلق بالدول النامية التي

لها مديونية خارجية مرتفعة. ويظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير

[2] - Sylvie de Conssergues, La banque ; Structure ,Marché, gestion, édition Dallos, Paris, 1996, p. 98

قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة فرض قيود على عملية تمويل أو تبديل للعملة الصعبة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه، أو لما تكون نشاطات الإدارة العمومية لنفس البلد غير مضمونة

المطلب السادس: الإجراءات المتبعة من طرف البنك في حالة عدم سداد الديون

*في بعض الأحيان لا يستطيع الزبون تسديد مستحقاته في الوقت المحدد لسبب أو لآخر، ولكي يتمكن المصرفي من مواجهة هذه الوضعية يقوم بإتباع الخطوات التالية :[1]

المرحلة الأولى: بمجرد ظهور أول حادث لعد الدفع، يقوم البنك بتنبيه الزبون بواسطة رسالة موص ى عليها على ضرورة تسوية وضعيته، وهذا بإرسال إعذارات ثلاث مرات)8 (كل ثمانية) 8 (أيام، أين يحاول المصرفي

تحصيل مستحقاته بطريقة ودية.

المرحلة الثانية: بعد انقضاء هذه الفترة من تواجد الملف في مرحلة التحصيل الودي، ولم يقم الزبون بتسديد مستحقاته، يبدأ البنك باتخاذ الإجراءات التالية:

-الحجز بالوقف من خلال تجميد أموال الزبون في جميع الحسابات على المستوى الوطني.

-الحجز التحفظي،

-استعمال الضمانات سواء تعلق الآمر بالمحل التجاري ، المعدات والأدوات أو الرهن العقاري وهذه العمليات كلها تصب في مجال تحصيل واسترجاع القرض الممنوح للزبون المتخلف.

إذا لم يستجب الزبون ولم يسدد ديونه، يقوم المحامي المكلف من طرف البنك الوطني الجزائري بمتابعة الزبون قضائيا، إذا ربح البنك في القضية فغنه وبوجود محضر قضائي يسترجع العتاد، وتحسب القيمة المهتلكة ويباع، والباقي يسترده البنك.

في حالة سبب عدم سداد الدين يكون تعرض العتاد لحادث كالحريق أو الفيضانات، وبالطبع المستثمر يكون قد قام بإعداد شهادة التأمين ضد كل المخاطر ، في هذه الحالة الزبون ل يسدد الدين في تاريخ استحقاقه، بل يحدث ما يسمى تحويل الحقوق .

[1] - 32 الامر رقم 01/01 المؤرخ في 27فيفري المعدل وامتمم للقانون النقد والقرض 90/10

خلاصة

إن الهدف الأساسي لأي بنك هو تحقيق المزيد من الأرباح, و الذي يرتبط أساسا بالتوظيف المستقبلي لأمواله في شكل قروض, و التي يمكن أن تؤدي إلى حدث أو مجموعة من الأحداث غير المرغوب فيها , و المتمثلة في عدم استرجاع الأموال الممنوحة و الناتجة عن أسباب عامة ل يمكن التحكم فيها, او أسباب خاصة بالمقترض نفسه.

فلم تعد مهام البنك الوطني الجزائري محصورة في نطاق يتكون من مجموعة من المتعاملين, بل أصبحت عملية تهم قطاعا واسعا من الأفراد و المؤسسات وهي تتمتع بأهمية بالغة تزداد يوما بعد يوم, نظرا لما يشهده الاقتصاد من تحولت عميقة.و الغرض من هذه الإصلاحات هو دفع النظام البنكي لأداء دوره الأساس ي في توفير وسائل التمويل اللازمة, من قروض مصرفية متنوعة, حيث تعتبر البنوك الممول الرئيس ي لكل المشاريع الاستثمارية وهي تسعى لتوسيع اهتمامها بمنح القروض وفق أسس و مبادئ علمية دقيقة معتمدة في اتخاذ القرارات.

لقد تناولنا موضوع دراستنا إدارة وتسيير مخاطر الائتمان من جانبين جانب نظري وآخر تطبيقي،

فالجانب النظري قد قسمناه إلى فصلين تحدثنا في الأول عن البنك بصفة عامة في مبحثين وعن

المخاطر البنكية وقد اعتبرنا هذا المبحث كأرضية للدخول في صلب الموضوع، أما الفصل الثاني فقد

تحدثنا فيه عن أهم طرق القياس فمهما تطورت هذه الطرق فإن مرجعها أو قاعدتها الأساسية هي التحليل المالي، الذي من خلاله تعرفنا على النسب المالية والتي تعتبر أهم وسيلة لقياس مخاطر الائتمان أما الطرق الحديثة فقد حصرناها في ثلاث طرق (طريقة القرض التنقيطي ورجال القرض والأنظمة الخبيرة).

أما الجانب التطبيقي فقد درسنا فيه واقع تسيير خطر الائتمان في بنك الوطني الجزائر وكالة ندرومة 529 وذلك بمحاولة إسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري على أرض الواقع.

وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى بعض النتائج التي يمكن من خلالها اختبار صحة الفرضيات

التي تم طرحها في مقدمة الدراسة، ومن ثم يمكن الإجابة على إشكالية الموضوع من خلال الوصول إلى مجموعة من النتائج ومحاولة تقديم مجموعة من التوصيات.

- **نتائج اختبار الفرضيات:**

أ. الفرضية الأولى:التحليل باستخدام النسب المالية هو من أكثر الطرق المعتمدة في تحليل القوائم المالية وتفسيرها .

تم إثبات صحة الفرضية، فالتحليل باستخدام النسب المالية هو من أكثر الطرق المعتمدة في
تحليل القوائم المالية وتفسيرها إذ تعتبر هذه الطريقة عنصرا مشتركا بين الوسائل الكلاسيكية والحديثة
في قياس المخاطر.

ب . الفرضية الثانية " :هناك حاجة إلى التعلم بشأن استخدام الائتمان وإدارته تفاديا للوقوع في
مخاطر الائتمان".

تم إثبات صحة الفرضية، موظفو التسهيلات بحاجة إلى أن يتمتعوا بمستوى عال حتى يستطيعوا
القيام بأعمالهم بشكل فعال، فكما هو ملاحظ أنه في حالة الأنظمة الخبيرة فجل التعليقات الخاصة
بالمؤسسة يكون الخبير أو المشرف على النظام هو من أقرها ففي هذه الحالة يجب أن يتمتع بثقافة
واسعة حتى تكون له القدرة على التعليق الفعال وهذه الثقافة تكتسب من الندوات والؤتمرات المتعلقة
بالمجال البنكي؛

ج. الفرضية الثالثة: تستخدم البنوك الجزائرية بصفة خاصة مجموعة من الأساليب في عملية منح الائتمان والتي من شنها تقليل المخاطر مع زيادة الربحية.

تم إثبات صحة الفرضية، إن استخدام الطرق الحديثة من قبل البنوك يقلل من الجهد والتكلفة،

حيث تعطي لكل مؤسسة وضعها المالي الحقيقي وهذا ما يساعد في تقليل المخاطر وزيادة ربحية
البنك.

- **النتائج:**

من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى مجموعة من النتائج حاولنا تلخيصها فيما يلي:

•الأنظمة الخبيرة هي من أكثر الوسائل الحديثة نجاعة بصفتها طريقة تستطيع الجمع بين جل الطرق وهي بحاجة إلى نظام معلوماتي كفئ لتطبيقها بشكل سليم.

•محدودية طريقة التحليل المالي الكلاسيكي في التنبؤ بمخاطرة القرض وذلك بما يتخللها من نقائص.

•إن درجة المخاطرة ملازمة لعملية الإقراض ، وبالتالي لا يمكن إلغاؤها بصفة نهائية وإنما تقليلها إلى أدنى حد ممكن.

•محدودية شبكة الاتصالات بين البنوك وخاصة فيما يتعلق بمركزية المخاطر والزبائن المتعثرين.

أما بالنسبة للتوصيات التي نقترحها تتمثل في:

• يجب أن يكون القرار الائتماني في البنوك الجزائرية مستندا إلى د دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقييم أهلية المقترض والاعتماد نسبيا على الضمانات كمرتكز في منح القروض.

•ضرورة زيادة الاهتمام بالتحليل المالي من خلال زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين عبر التدريب والتأهيل العلمي.

•متابعة التطورات العالمية المتعلقة بالتحليل المالي والاستفادة من خبرات الدول والبنوك السابقة في هذا المجال.

•ضرورة الاتصال المستمر بين البنوك والمقترضين وذلك لتوثيق العلاقة بينهم مما يسمح بالإطلاع على المشاكل التي يواجهها الزبون ومحاولة تقديم المساعدة أو اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب تعثر القرض.

•ضرورة أن يراعي تعيين موظفي التسهيلات على أساس الكفاءة والجدارة في استخدام أدوات التحليل المالي.

•من العوامل المشجعة على اعتماد التحليل المالي هي السياسة الائتمانية للبنك فيجب أن تكون هذه

السياسة دائما فعالة حتى نستطيع القول أن القرار الائتماني هو قرار رشيد.

•ضرورة زيادة اهتمام محللي الائتمان بكفاءة النسب المالية ذات العلاقة بالتحليل المالي التي من شأنها ترشيد قرار منح الائتمان وعدم التركيز على نسبة دون أخرى .

•ضرورة قيام البنوك بإل ا زم المؤسسات بتقديم معلومات مالية لأكثر من سنة ويجب أن تكون مدققة ولا يجوز إخفاء أي معلومات مالية تتعلق بالوضع المالي للمؤسسة من شأنها التأثير على قرار منح الائتمان.

•العمل على إنشاء مؤسسات ومراكز متخصصة في عملية الحصول على المعلومات وجمع البيانات المتعلقة بالمقترضين وتحليلها ونشرها وذلك لمساعدة المقرضين في الحصول على معلومات موضوعية تفيد في تقييم سمعة المؤسسة وبالتالي اتخاذ قرارات رشيدة.

•ضرورة الاعتماد على مؤسسات للتصنيف الائتماني لتقييم البنوك والمؤسسات المالية والمقترضين

ويجب أن تتمتع بالاستقلالية المالية.

•ضرورة الاعتماد على التحليل المالي بالدرجة الأولى وعدم التركيز على الضمانات عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

أخيرا نسأل الله تعالى أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ومعالجته بالقدر الذي ندعم به إخواننا الطلبة وغيرهم من المهتمين.

ملخص الدراسة

تعمل البنوك في ظروف اقتصادية متغيرة تتحمل فيها درجات مختلفة من المخاطر البنكية،
خاصة مخاطر منح القروض الشيء الذي يفرض عليها إعطاء هذه المشكلة قدرا كبيرا من الأهمية، والقيام ببعض الإجراءات الكفيلة بتقليل تلك الأخطار إلى أدنى حد ممكن، مستغلة في ذلك كفاءة مسيري البنوك ومختلف الطرق ا ولوسائل المتجددة في هذا الميدان التي تفرزها الدراسات و الأبحاث المهتمة بهذا الجانب، وقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على هذه الطرق معتمدين في ذلك على الدراسة الميدانية التي قمت بها في بنك الوطني الجزائري وكالة ندرومة 529وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:
التحليل باستخدام النسب المالية هي من أكثر الطرق المعتمدة في تحليل القوائم المالية وتفسيرها إذ تعتبر هذه الطريقة عنصرا مشتركا بين الطرق الكلاسيكية والحديثة في قياس المخاطر.
إن استخدام الطرق الحديثة من قبل البنوك يقلل من الجهد والتكلفة، حيث تعطي لكل مؤسسة وضعها المالي الحقيقي.

الكلمات المفتاحية :البنوك، تسيير الائتمان، خطر الائتمان، التحليل المالي، الأنظمة الخبيرة.

Abstract:

Banks work in changing economic conditions in which they have to bear different degrees of banking risks، especially

those of granting loans. These risks oblige them to give much importance to the problem and take some measures to diminish the risks to the minimum، They should exploit the efficiency of bank managers various ways and renewable means produced by studies and researches interested in this field.
This study comes to highlight these ways relying on the field study we made in
The Algeran National Bank Nadroma 529 we arrived to the following results:
• Analysis via financial ratios is one of the ways mostly used to analyse financial statements and explain them. This way is considered a common element between classical and modern means of measuring risks
• The use of modern methods by banks diminishes effort and costs since each institution is given its real financial situation؛
Key words:
Banks، management credit، Credit risk، Financial Analysis، Expert Systems

المراجع

1أولا: باللغة العربية:

1.الكتب:

1- عقل مفلح محمد،مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي،عمان، الأردن،2011.

2- فائق شقير وآخرون، محاسبة البنوك، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2000 .

3- وليد ناجي الجبالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،200 .

4- عدنان تايه النعيمي وآخرون ، التحليل والتخطيط المالي(اتجاهات معاصرة)، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2003 .

5- طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية، الإسكندرية،200 .

6- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010 .

7- سليمان أبو صحة، الإدارة المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، القاهرة، 2009.

8- محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2008

9- مؤيد ا رضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة الثانية، دار النشر والتوزيع؛ عمان،2009 .

10- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان،2000 .

11- محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2010.

12- عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

13- عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2008 .
14- طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2006.

15- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،عمان، الأردن،2003 .
16- فيصل جميل السعايدة، نضال عبد الله فريد، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
17- محمد الصيرفي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية،2006.
18- إيهاب نظمي إبراهيم ،حسن توفيق مصطفى، محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين)، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان،2009 .

19- فائق شقير وآخرون، محاسبة البنوك، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2000 .

20- خالد أمين عبد الله، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006..

21- أحمد حسن ظاهر، يوسف مصطفى سعادة، محاسبة المنشآت المالية، الطبعة الثانية، طارق للخدمات المكتبية، الأردن ، 2008.

22- محمد الموافق أحمد عبد السلام، دراسات الأقسام المختلفة بالبنوك التجارية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999 ،

23- عدنان تايه ألنعيمي، إدارة الائتمان منظور شمولي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2010 .

ب- الأطروحات الجامعية:

24- الصم أحمد، إدارة القروض المصفية من خلال التحكم في خطر التسديد، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، فرع إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2002.

25- حليمة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، فرع المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين،2008

26- خالد محمد الكحلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرارالائتماني، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، فرع المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين،2005

27- زبير عياش، فعالية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص مناجمنت المؤسسة، جامعة أم البواقي، 2006-2007.

28- شادر سعاد، مساهمة الأنظمة الخبيرة في عملية اتخاذ القرار في المؤسسة ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير تخصص إدارة أعمال، الجزائر. 2003

29- لمين علوطي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها على تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة ،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير تخصص إدارة أعمال، الجزائر2003

30- مراد ادريس، أثر تكنولوجيا المعلومات على الموارد البشرية في المؤسسة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، الجزائر،2005 - 2006.

31- ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل2 مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير تخصص إدارة أعمال، غزة، فلسطين،2008

ج .مداخلات علمية:

32- أحلام بوعبدلي، خليل عبد الر ا زق،مداخلة بعنوان "تقييم أداء البنوك الج ا زئرية من حيث العائد والمخاطرة"،ملتقى وطني حول "المنظومة المصرفية تطور تشخيص وتحليل"، جامعة الشلف،14-15 ديسمبر2004 .

33- بن عيشي عمار بن عيشي بشير، مداخلة بعنوان"أهمية التشخيص المالي في التنبؤ بالتعثر المالي "ملتقى وطني حول" التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية"،جامعة سوق أهراس ،22 ،23-2012/05.

34- حسين بلعجور، ا ربح بوقرة، مداخلة بعنوان" :إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الج ا زئر"، المؤتمر العالمي الدولي السابع، حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن15 -18 أفريل 2009.

35- سليم بن يوسف، مداخلة بعنوان ":أهمية ودور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية "، الملتقى الد ولي السابع، حول : "إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة"، الأردن-1618 أفريل2009 .

36- كمال رزيق، مداخلة بعنوان"تسيير المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية " الملتقى الدولي السنوي السابع،حول :إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن 16-17 أفريل 2009.

د .مجلات:

37- حسين شيخ محمد، دور النسب المالية في تقويم أداء المشروع الاقتصادي، مجلة جامعة تشرين، سوريا،، سلسلة علوم الاقتصادية والقانونية المجلد 29 العدد2007 .

ثانيا: باللغة الفرنسية:

1-Ahmed Silem، Alain-ch- Martinet، Gestion، Dalloz، Lyon، France،1996

2-François Desmicht، Practice de l’activité bancaire، Dunod، Paris، France ،2004.

3-Grandguillot Beatrice et Francis ، Analyse financière، 9éme édition، Gualino ،paris،France،2012-2013.

4-Société Inter Bancaire De Formation، Analyse Financiere، Formation des Charges du crédit BADR.